

العراق

العراق، وعدد سكانه نحو 29 مليون نسمة، هو جمهورية ذات حكومة منتخبة في انتخابات حرة يرأسها رئيس الوزراء نوري كمال المالكي. وقد تولت الحكومة الجديدة مسؤولياتها في 22 كانون الأول/ديسمبر، بعد أن أقر مجلس النواب اتفاقاً لتقاسم السلطة أقرته جميع الكتل السياسية الكبرى في البلاد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد تسعه أشهر تقريباً من الانتخابات التي جرت في 7 آذار/مارس. وعلى الرغم من الجدل الذي أثاره قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في 15 كانون الثاني/يناير بحظر نحو 500 مرشح بسبب صلاتهم المزعومة بحزب البعث المحظور، وعلى الرغم من العنف قبل وأثناء يوم الانتخابات، استوفت انتخابات مجلس النواب المعايير المعترف بها دولياً للانتخابات الحرة والنزاهة، وكانت نتائج هذه الانتخابات التشريعية انعكاساً للإرادة العامة لدى الناخبين.

تخضع قوات الأمن العراقية للسلطات المدنية، لكن استمرار العنف والفساد والخلل التنظيمي أضعف قدرة الحكومة على حماية حقوق الإنسان. وقد وردت تقارير عن المشاكل الهامة التالية بشأن قضايا حقوق الإنسان خلال العام: القتل التعسفي أو غير القانوني؛ عمليات التجنيد والإعدام التي يقوم بها المتطرفون والإرهابيون؛ اختفاء الأشخاص؛ التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة؛ الظروف السيئة في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة وفي السجون؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ الإفلات من العقاب؛ الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة؛ التأخير في حل قضايا استعادة الأموال؛ عدم كفاية قدرات المؤسسات القضائية؛ التدخل التعسفي في الخصوصية والبيت؛ الحد من حريات الكلام والصحافة والتجمع وتهديدات المتطرفين وأعمال العنف التي يقومون بها؛ القيود على الحرية الدينية بسبب تهديدات المتطرفين وأعمال العنف التي يقومون بها؛ القيود على حرية التنقل؛ وجود أعداد كبيرة من النازحين في الداخل واللاجئين؛ انعدام الشفافية وتفضي الفساد بشكل كبير على كافة مستويات الحكومة؛ وجود قيود على عمليات التحقيق التي تقوم بها المنظمات الدولية وغير الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان المدعى بوقوعها؛ التمييز والإساءات المجتمعية ضد النساء والأقليات العرقية والدينية؛ الاتجار بالبشر؛ التمييز المجنوني والعنف ضد الأفراد بسبب ميولهم الجنسية؛ والممارسة المحدودة لحقوق العمال.

ونتجت عن عنف المتطرفين والمتشددين، الذي رافقه أداء حكومي ضعيف في مجال تطبيق سيادة القانون، انتهاكات واسعة وخطيرة لحقوق الإنسان. وواصلت جماعات إرهابية، مثل تنظيم القاعدة في العراق، وغيرها من العناصر المتطرفة، شن هجمات ألحقت دماراً واسعاً، في محاولة للتأثير على الانتخابات وعملية تشكيل الحكومة، وتغذية التوتر الطائفي، وإضعاف قدرة الحكومة على صون القانون والنظام. كما استمرت هجمات المتطرفين وتنظيم القاعدة في العراق ضد قوات الأمن العراقية ومسؤولي الحكومة. وقام تنظيم القاعدة في العراق وغيره من المتطرفين بتغييرات ذات وقع كبير استهدفت المناطق الحضرية، والأسواق الشيعية، والمساجد، والحجاج الشيعة. وكثيراً ما تم استهداف الأقليات الدينية، التي كان يتم وصفها أحياناً بأنها "معادية للإسلام"، في أعمال العنف.

ورغم بعض عمليات المصالحة وتحفيض التوتر في عدة محافظات خلال العام، قصر أداء الحكومة في مجال حقوق الإنسان على الدوام في منح المواطنين الحماية التي ينص عليها القانون. لكن الانتخابات البرلمانية الوطنية الشرعية وذات المصداقية في جميع المحافظات -الـ 18 في 7 آذار/مارس مثلت إنجازاً مهماً في مجال النهوض بالممارسة الحرة لحقوق الإنسان.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

وردت خلال العام تقارير صحفية وروايات شخصية مفادها أن الحكومة أو ممثليها قد ارتكبوا العديد من عمليات القتل التعسفية أو غير القانونية المرتبطة بالعمليات الأمنية التي كانوا يقومون بها. واتهمت هذه التقارير الصحفية والروايات العديدة قوات الأمن الحكومية بالمسؤولية عن الحرمان من الحياة على نحو غير مشروع. وكثيراً ما كانت نتائج التحقيقات الرسمية تبقى غير معلنة، أو غير معروفة، أو غير مكتملة.

ومع ازدياد ممارسة الحكومة المركزية السلطة على قوات الأمن، انتهى إلى حد بعيد تورط عناصر الحكومة الواسع المؤكّد وغير المأذون في عمليات القتل خارج نطاق القانون، ولكن وردت تقارير عن استخدام أفراد لمناصبهم الأمنية من أجل تسوية أحقاد أو مظالم شخصية. كما وردت تقارير عن هجمات قام بها أفراد يتظاهرون بانتمائهم إلى قوات الأمن العراقية. ففي 17 كانون الثاني/يناير، قامت مجموعة تضم نحو 30 رجلاً يرتدون الملابس العسكرية بإعدام ثلاثة أشقاء من عشيرة المجمعي. وفي 2 نيسان/أبريل، قام 16 مسلحاً يرتدون ملابس قوات الأمن العراقية بقتل 24 شخصاً في قرية البوصيفي السنّية. وكان من بين ضحايا العملية عناصر سابقة في قوات "أبناء العراق"، وهي قوات أمن تمولها الحكومة مكونة من عناصر انقلبت على تنظيم القاعدة. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، قام مسلحون يرتدون ملابس عسكرية بقتل أربعة عناصر من ميليشيا سنّية تدعمها الحكومة في قرية اليوسفية. ورداً على ذلك، أصدرت الحكومة ابتداءً من كانون الثاني/يناير أوامر للخياطين بتوقيع تعهدات بعدم صنع أو بيع بزّات عسكرية رسمية لعناصر من غير قوات الأمن، مع فرض عقوبات تتضمن الغرامات وإغلاق محل العمل وقد تصل إلى أحكام بالسجن في حال عدم الامتثال.

وبقي العنف الذي ترتكبه جماعات إرهابية ضد السكان المدنيين مشكلة أثناء العام، مع وقوع تفجيرات وأعمال إعدام وقتل بشكل منتظم عبر كل المناطق وكل قطاعات المجتمع. مثلاً، هاجم مجرّدون انتحاريين في 25 كانون الثاني/يناير عدة فنادق في بغداد، مما أدى إلى مقتل 37 شخصاً. وفي 26 آذار/مارس، انفجرت قنبلتان في مطعم، مما قتل 57 شخصاً. وفي 10 أيار/مايو، أُدْت عدّة تفجيرات وأعمال إطلاق نار جرت بشكل منسق عبر أنحاء البلاد إلى قتل 119 شخصاً على الأقل، من بينهم عناصر من قوات الأمن العراقية وهيئات إنفاذ القانون. وفي 17 آب/أغسطس، قام مجرّد انتحاري بتفجير نفسه في حشد من المجندين الجدد في الجيش في بغداد، وقتل 61 شخصاً.

واستمر وقوع المهمّات الإرهابية التي قامت بها مجرّرات انتحاريات طيلة العام. ففي 1 شباط/فبراير، قتلت مجرّرة انتحارية 54 حاجاً شيعياً في بغداد. وفي 4 تموز/يوليو، قتلت مجرّرة انتحارية أربعة أشخاص على الأقل عند مدخل مكاتب حكومة المحافظة في الرمادي.

وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، قُتل عدد يقدر بنحو 652 عنصراً من قوات الأمن العراقية في أعمال قتالية (غير جنائية)، وأصيب 2,204 عناصر بجراح. وخلال العام أيضاً قُتل 962 عنصراً تابعاً لوزارة الداخلية، وأصيب 1,347 عنصراً بجراح. وقد تم استهداف ضباط الشرطة بوجه خاص. مثلاً، في الأسبوع الذي بدأ في 1 آب/أغسطس، قُتل مسلحون أو متجرات خمسة عناصر من شرطة المرور على الأقل وجرحوا 19 عنصراً في بغداد، مما أرغم السلطات على تسليح بعض عناصر شرطة المرور برشاشات الكلاشنكوف (AK-47). وفي 25 آب/أغسطس، أدت هجمات منسقة استهدفت قوات الأمن عبر البلاد إلى قتل 56 شخصاً على الأقل. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت قنبلة على جانب الطريق في السعدية قرب قافلة للشرطة، وقتل ثلاثة ضباط. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، أدى هجوم شنه ثلاثة مجرمين انتهازيين في الموصل إلى قتل قائد شرطة بارز، وتسبب في انهيار مبنى مخفر الشرطة. وكان قائد الشرطة الذي قُتل في الهجوم، وهو المقدم شامل أحمد الجبوري، شخصية تحظى بالتقدير لمواجهته الجماعات الإرهابية في المنطقة. وكان ذلك الهجوم السادس محاولة لقتله، وثاني محاولة جرت خلال الثلاثة أشهر السابقة. وقد أعلنت جماعة منتبة إلى تنظيم القاعدة في العراق، هي "دولة العراق الإسلامية"، مسؤوليتها عن الهجوم.

كما استهدف الإرهابيون أيضاً المؤسسات والقيادات الحكومية. وقد أخضع الإرهابيون المنطقة الدولية (المنطقة الخضراء)، حيث يوجد الكثير من المؤسسات الحكومية والسفارات الأجنبية، لهجمات الصواريخ والمدفعية طيلة العام. وفي 18 شباط/فبراير، انفجرت سيارة انتحارية مفخخة خارج المجمع الحكومي الرئيسي في الرمادي، مما أدى إلى مقتل 13 شخصاً. كما استهدف مجردون انتحاريون نفس المجمع الحكومي في الرمادي، في محافظة الأنبار، مرتين، في 12 وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، وقتلوا 13 شخصاً على الأقل في الهجوم الأول، و 17 شخصاً على الأقل في الهجوم الثاني. وفي 4 نيسان/أبريل، فجّر مهاجمون انتحاريون سيارات مفخخة قرب سفارات في بغداد، مما أدى إلى قتل 42 شخصاً. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، نجا الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق، إد ملكرت، دون الإصابة بأذى عندما تعرض موكيه لانفجار قنبلة على جانب الطريق؛ وقتل في الهجوم واحد من أفراد قوات الأمن العراقية.

كما استهدف الإرهابيون أيضاً المؤسسات الدينية والأقليات (أنظر القسم 2. ج).

وكانت هناك زيادة في هجمات تنظيم القاعدة في العراق ضد السنة الذين يتعاونون مع الحكومة - أي "أبناء العراق" وشيوخ العشائر السنوية. وفي 20 نيسان/أبريل، قُتل مسلحون خمسة من أبناء أسرة واحدة أعضاء في الميليشيا المحلية المعادية لتنظيم القاعدة في العراق في الطارمية، وقطعوا رؤوس ثلاثة منهم. وفي 17 حزيران/يونيو، قُتل مسلحون خضير حمد العيسوي وزوجته واثنين من أبنائه في قرية خارج الفلوجة. وفي 18 تموز/يوليو، قُتل مجرر انتحاري 45 شخصاً على الأقل من المحاربين السنة المناوئين لتنظيم القاعدة، وهم ينتظرون تلقي رواتبهم. وفي 18 آب/أغسطس، قُتل مسلحون أحد أفراد "أبناء العراق" عند حاجز رسمي في المدائن؛ وأدت قنبلة تم تثبيتها على سيارة إلى قتل شخص آخر من أعضاء "أبناء العراق" في بعقوبة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، نجا الشيخ أحمد أبو ريشة، رئيس مجلس صحة الأنبار، من محاولة لاغتياله عندما تمكنت الشرطة من إبطال قنبلة كانت مخبأة في حاسوب محمول.

أما في إربيل والسليمانية ودهوك، وهي المحافظات الثلاثة الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كردستان، فقد كانت التقارير المفيدة بوقوع أعمال عنف من قبل المتطرفين أقل بكثير من تلك الواردة من مناطق أخرى في البلاد.

ووردت تقارير صحفية وروايات ذات مصداقية عن قيام قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان بارتكاب عمليات قتل واعتقال تعسفية أو غير قانونية.

وقد وقعت هجمات إرهابية في مناطق حكومة إقليم كردستان، مع أن مستويات العنف هناك كانت أقل بكثير من بقية البلاد. فعلى سبيل المثال، في 29 أيلول/سبتمبر، في منطقة قلاديزا في شمال شرق السليمانية، حاول مفترض انتشاري يرتدي ملابس البيشمركة أن يفجر متجرات في وسط قوات البيشمركة، إلا أنه تم اعتراضه ووقفه قبل أن ينجح في الدخول إلى المنشآة، وأثر هذا الشخص أن يفجر ما يحمله من متجرات على الاستسلام لقوات الأمن.

وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، تم في إربيل اكتشاف سيارة محملة بمتفجرة محلية الصنع (جهاز متفجر مرتجل) عند حاجز أمني على بعد نحو ثلاثة أميال من قلب المدينة. وقتل راكبان في السيارة عند الحاجز.

وفي 4 أيار/مايو، جرى اختطاف وقتل زرديشت (زرديشت) عثمان، وهو كاتب في مؤسسات الأخبار المستقلة. وكان عثمان معروفاً بمقالاته التي اتهم فيها أعضاء قيادة المنطقة الكردية، بما في ذلك الرئيس مسعود برزاني وأفراد عائلته، بالفساد ومحاباة الأقارب. وقد تم العثور على جثته في الموصل في 5 أيار/مايو.

وفي عدة حوادث جرت على امتداد العام، استخدمت الحكومة التركية طائرات عسكرية لمحاجمة مناطق ينشط فيها حزب العمال الكردستاني، وهو منظمة إرهابية، في الشمال. وقالت تقارير صحفية أن مدنياً واحداً قد قُتل وأصيب اثنان بجروح بنيران المدفعية في العراق في 18 حزيران/يونيو.

وقامت القوات الإيرانية من حين لآخر بقصف مناطق واقعة على الحدود الإيرانية العراقية، مستهدفة أعضاء من حزب الحياة الحرة لكردستان، وهو جماعة انفصالية إيرانية كردية. وأفادت تقارير صحفية في 25 أيلول/سبتمبر أن قوات إيرانية قتلت 30 متمراً كردياً في جبال قنديل في شمال شرق العراق، انتقاماً لعملية تفجير في مدينة مهاباد الإيرانية، حيث قُتل 12 شخصاً وجرح 80 آخرين.

ولم ترد أنباء عن أي تطورات بشأن حوادث القتل التي وردت تقارير عنها في سنتي 2008 أو 2009.

تحتوي أجزاء أخرى من هذا التقرير على معلومات متصلة بالموضوع (أنظر الأقسام 2.أ، 2.ج، 2.د).

كان معظم حوادث اختفاء الأشخاص أو حوادث الخطف التي تم التبليغ عنها نابعاً على ما يbedo من دوافع مالية. وكثيراً ما كانت الأقليات الدينية والأطفال هم المستهدفون بأعمال الخطف هذه. وكثيراً ما كان المختطفون الذين لا يحصلون على فدية يقومون بقتل ضحاياهم.

وتعتقد قوات الشرطة أنه لم يتم التبليغ عن غالبية هذه الحوادث.

وكما حدث في سنة 2009، كان هناك عدد أقل من التقارير عن قيام الشرطة بإلقاء القبض على مدنيين دون أمر اعتقال واحتجازهم من أجل الحصول على فدية. ولكن ظهرت تقارير عديدة عن قيام الشرطة بإطلاق سراح أشخاص سبق أن تم اعتقالهم بشكل قانوني بعد تلقي دفعات مالية.

وعُثر خلال العام على قبور جماعية جديدة لآلاف الأشخاص الذين اختفوا أثناء حكم صدام حسين. في 5 كانون الثاني/يناير، أعلنت لجنة حقوق الإنسان في مجلس محافظة كربلاء عن اكتشاف مقبرة جماعية تضم رفات 23 شخصاً قتلوا أثناء الانتفاضة الشعبانية (انتفاضة الشيعة في سنة 1991). وفي 24 كانون الثاني/يناير، أعلنت وزارة حقوق الإنسان في كربلاء عن اكتشاف مقبرة جماعية تضم أيضاً رفات ضحايا من الانتفاضة الشعبانية. وفي 24 كانون الثاني/يناير، عثرت الشرطة على رفات ثمانية أشخاص، يعتقد أنهم توفوا بعد سنة 2003، في مقبرة خارج الفلوجة. وفي 17 آذار/مارس، أعلنت وزارة حقوق الإنسان عن اكتشاف ثلاثة مقابر جماعية تضم رفات 255 شخصاً قتلوا في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، في محافظة واسط. وفي 23 آذار/مارس، أعلنت وزارة حقوق الإنسان عن اكتشاف مقبرة جماعية من سنة 1991، تضم جثث 20 شخصاً في محافظة ميسان. وفي 20 حزيران/يونيو، اكتشفت الشرطة رفات ثمانية أشخاص في بغداد، ويعتقد أنهم كانوا ضحايا للعنف الطائفي أثناء فترة 2006 - 2007. وفي 25 حزيران/يونيو، عثرت الشرطة على مقبرة جماعية قرب سامراء، تضم رفات 11 شخصاً، يعتقد أنهم من ضحايا العنف الطائفي من فترة 2006 - 2007، الذي وقع بعد هجمات على مقام شيعي مهم جرت خلال السنين. وفي تموز/يوليو، اكتشفت وزارة شؤون الشهداء في حكومة إقليم كردستان مقبرتين جماعيتين في قرية صوريا في محافظة دهوك: الأولى تحتوي على رفات 28 شخصاً، معظمهم من الأطفال والنساء؛ بينما ضمت الثانية رفات 14 شخصاً. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة حقوق الإنسان في الرمادي عن اكتشاف مقبرة جماعية تضم رفات ما لا يقل عن 69 ضحية توفوا في الثمانينيات من القرن الماضي.

وأشارت التقارير إلى أن حكومة إقليم كردستان اعتقلت بعض أبناء الأقليات من دون احترام الإجراءات القانونية الواجبة، في منطقة الحدود الداخلية المتاخمة عليها في العراق، ونقلتهم إلى أماكن مجهولة لاحتجازهم فيها.

تنص أجزاء أخرى من هذا التقرير معلومات متصلة بالموضوع (أنظر القسم 1.ب، والقسم 1.أ).

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحضر الدستور صراحة التعذيب بكل أشكاله وتحت جميع الظروف، كما يحضر المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. وكانت هناك خلال العام حالات مؤثرة من التعذيب وإساءة المعاملة من قبل عناصر حكومية، وإساءات مماثلة من قبل جماعات مسلحة غير قانونية. وقد واجهت الحكومة عقبات

أثرت على قدرتها على الالتزام الفعال بسيادة القانون في تلك الظروف، وتمثلت هذه العقبات في العنف المستمر على نطاق واسع، والفساد، والتعصب الطائفي، وانعدام الرقابة والمساءلة المدنية، وبصفة خاصة بين قوات الأمن وفي منشآت الاحتجاز.

وقد واصلت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ووزارة حقوق الإنسان، ودائرة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية والدفاع، الإبلاغ خلال العام عن مزاعم بحدوث عمليات تعذيب وإساءة معاملة في عدد من منشآت الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية والدفاع، وأيضاً في منشآت الاحتجاز التابعة لقوات الأمن في حكومة إقليم كردستان. فقد أشار تقرير وزارة حقوق الإنسان عن السجون لعام 2009 إلى وجود 326 حالة مؤكدة عن التعذيب والمعاملة السيئة في منشآت وزارة الداخلية، و152 حالة في منشآت وزارة الدفاع، و14 حالة في منشآت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وحالة واحدة في منشآت وزارة العدل، و12 حالة في منشآت البيشمركة بإقليم كردستان خلال ذلك العام.

وكما كان الحال في الأعوام السابقة، لا تزال التقارير عن إساءة المعاملة لدى الاعتقال وخلال فترة التحقيق شائعة، خصوصاً من قبل قوات الشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية وقوات وزارة الدفاع على مستوى الكتبية. وتضمنت مزاعم إساءة المعاملة هذه إبقاء السجين في أوضاع جسدية تؤدي إلى ضغوط على الجسم، والضرب، والصعق بالتيار الكهربائي، والاعتداء الجنسي، والحرمان من العلاج الطبي، والتهديد بالقتل، والقتل.

وفي 19 نيسان/أبريل، أعلنت وسائل الإعلام المحلية والعالمية عن اكتشاف سجن سري تديره قوات الأمن تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، يقع فيه أكثر من 400 متحجز من السنة، وأفادت التقارير أن أكثر من 100 سجين من بينهم كان قد تعرض للتعذيب. وكانت قوات الأمن العراقية قد اعتقلت هؤلاء الأشخاص أثناء عمليات المسع الأمني التي جرت في محافظة نينوى في تشرين الأول/أكتوبر 2009، ثم نقلتهم إلى سجن في بغداد. وأفادت التقارير أن سجيناناً واحداً توفي في كانون الثاني/يناير بسبب سوء المعاملة، بينما زعم آخرين تعرضوا للضرب، والاغتصاب، والخنق بأكياس بلاستيكية، والصعق بالتيار الكهربائي. وقامت السلطات في بداية الأمر باعتقال ثلاثة ضباط، لكنها أطافت سراحهم في ما بعد بدون توجيه لهم إليهم. ولم تجر مقاضاة أي ضابط أو قاضٍ كان له دور في ذلك الحادث. وأفاد مسؤولون حكوميون بأنه تم في وقت لاحق إطلاق سراح 75 من هؤلاء السجناء ونقل 200 آخرين إلى سجون أخرى.

وزعم أن ثلاثة متحجزين في معقل الفرسان التابع لوزارة الداخلية في الرمادي تعرضوا للتعذيب في أيار/مايو 2009، وأن حراس السجن عذبوا وأغتصبوا متحجزات في معقل تابع لوزارة الداخلية في حي الأعظمية في بغداد في حزيران/يونيو 2009. وتم توجيه اتهامات إلى الضباط المتورطين في الأمر؛ ولم ترد أية معلومات إضافية عن القضية. وفي حزيران/يونيو 2009، ورداً على ادعاء ثلاثة أعضاء في مجلس النواب بأن 11 معتقلاً قد تعرضوا لإساءة المعاملة والتعذيب على يد مسؤولين في وزارة الداخلية، شكلت الحكومة لجنة وجهت تهماً إلى 40 ضابط شرطة بإساءة المعاملة. وقد تم، وفقاً لنقارير حكومية، وقف ضابط واحد برتبة لواء، وعقيدان، ورائدان، وملازمين أوليين عن العمل، بانتظار القيام بالمزيد من التحقيقات في التهم المتعلقة بإساءة معاملة المحتجزين؛ ولم ترد أية معلومات إضافية عن القضية.

وقد استمر إفلات قوات الأمن من العقاب، على الرغم من وجود مؤشرات على اتخاذ بعض الإجراءات التأديبية بحق قوات الأمن المتهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وعلى متابعة بعض قضايا التعذيب قضائياً. إلا أنه لم تتوفر معلومات كثيرة علنية عن الأمر. وتضم دائرة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وهي المكلفة بالتحقيق في مزاعم انتهاكات قوات الشرطة لحقوق الإنسان، طالما من 90 محققًا مقرهم في بغداد، و14 محققًا آخر، موزعين واحدًا في كل محافظة، باستثناء منطقة حكومة إقليم كردستان. وقد بدأت دائرة حقوق الإنسان في سنة 2009 التحقيق في 55 قضية من انتهاكات حقوق الإنسان، وأرسلت 15 قضية إلى المحكمة لمزيد من التحقيق، تضمنت تسعة قضايا منها مزاعم مدعاة عن قيام 14 ضابطًا بالتعذيب، من بينهم لواء واحد، وخمسة ضباط برتبة عقيد، وثلاثة برتبة رائد. وبحلول نهاية العام، لم تكن قد وردت معلومات بهذا الشأن لعام 2010 يمكن مقارنتها بما حدث في عام 2009.

كان هناك عدد أقل من التقارير عن التعذيب أو إساءة المعاملة في منشآت الاحتجاز قبل المحاكمة التابعة لوزارة العدل مقارنة بعدد الحالات المبلغ عنها في المنشآت التابعة لوزاري الداخلية والدفاع.

ويجيز قانون مكافحة الإرهاب في حكومة إقليم كردستان القيام باستجوابات تتطوّي على إساءة المعاملة في ظل ظروف معينة، ويقال إن مثل تلك الممارسات حدثت في بعض منشآت الاحتجاز التي تديرها قوات الأمن الداخلي في حكومة إقليم كردستان (الأسايش)، ودوائر استخبارات بارستين التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وقوات زانياري التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني. وتشمل مزاعم إساءة المعاملة إبقاء السجين في أوضاع تقود إلى ضغوط على الجسم، وكسر الأصابع، والصعق بالتيار الكهربائي. وقد ذكر تقرير لوزارة حقوق الإنسان صدر في سنة 2009 عن أحوال السجون في إقليم كردستان أن المفتشين لاحظوا مؤشرات تدل على "التعذيب المنتظم" في منشآت الاحتجاز التابعة للأسايش، رغم أن الحالات في السجون التي تديرها وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لحكومة إقليم كردستان كانت مقتصرة على حوادث متفرقة.

أوضاع السجون ومرافق الاعتقال

ينص القانون على أن وزارة العدل تتمتع بكمال السيطرة والسلطة على جميع منشآت الاحتجاز، باستثناء تلك التي تديرها وزارة الدفاع لأغراض العدالة العسكرية. لكن هذا القانون لم يكن مطبقاً بالكامل، وظلت أربع وزارات منفصلة - وهي وزارات العدل والداخلية والدفاع ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية - تدير منشآت احتجاز منفصلة. وتقوم سلطات الرعاية الاجتماعية التابعة لحكومة إقليم كردستان بإدارة السجون في الإقليم، بينما تقوم سلطات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان ودوائر الاستخبارات التابعة لحكومة إقليم بإدارة منشآت احتجاز منفصلة للاحتجاز أيضًا. وقامت السلطات الكردية بإدارة ثمانى منشآت للاحتجاز كانت تؤوي المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة وأولئك الذين تمت إدانتهم أيضًا، وثمانى منشآت إضافية للاحتجاز قبل المحاكمة تابعة للأمن الداخلي.

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تقم بعد بتزويد وزارة العدل بالموارد الكافية (الموظفين واللوازم والمعدات والمنشآت) لتتولى السيطرة الكاملة على جميع عمليات الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد، إلا أنه كان هناك تقدم ملحوظ في تحويل المحتجزين في منشآت وزارة الدفاع إلى منشآت الاحتجاز

التابعة لوزارة العدل. وزاد من تعقيد عمليات الاحتجاز والسجن وجود نظام جزئي مفكك في البلاد، حيث تقوم وزارة العدل باحتجاز الذين صدرت أحكام عليهم، وتقوم وزارة العدل ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع بقدر أقل، باحتجاز الموقوفين. وعلى سبيل المثال، تشرف وزارة العدل على العمليات اليومية في السجن الذي كان يعرف سابقا باسم "معسكر الشرف" في بغداد، لكن هناك هيئة أخرى تتحكم في الوصول من الخارج إلى المنشآة، مما أدى إلى حرمان أفراد الأسر من زيارة المحتجزين.

ولدى حلول نهاية العام، كان هناك 12 سجناً و 11 منشأة احتجاز قبل المحاكمة تابعة لوزارة العدل.

وتشمل منشآت الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية حوالي 6 منشآت للشرطة الاتحادية و 294 منشأة للشرطة العراقية. وهناك حوالي 1,200 مركز من مراكز احتجاز الشرطة الأصغر حجماً التابعة لوزارة الداخلية في جميع أنحاء البلاد يقوم بإدارتها والعمل فيها وتشغيلها كل من الشرطة الاتحادية ودوائر الشرطة العراقية وقسم التحقيقات الجنائية، ووكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات مستقلة مؤكدة، فقد كان من المقدر وجود عدد يصل إلى 8,000 محتجز في انتظار المحاكمة في منشآت وزارة الداخلية.

وقامت وزارة الدفاع بإدارة 27 مركز احتجاز قبل المحاكمة، تابعة للجيش العراقي، للمحتجزين الذين كان قد تم إلقاء القبض عليهم أثناء المداهمات والعمليات العسكرية. وكانت هناك تقارير تفيد بوجود مراكز احتجاز غير رسمية في جميع أنحاء البلاد. وتتفق وزارة الدفاع إلى السلطة القانونية التي تخول لها احتجاز المدنيين ويتعين عليها نقل المحتجزين إلى منشآت وزارة الداخلية أو وزارة العدل خلال 24 ساعة. وقد بدأت وزارة الدفاع في أيار/مايو 2009 في نقل المحتجزين المدنيين لديها إلى عهدة وزارة العدل. وبقي نحو 325 معقلاً مدنياً في عهدة وزارة الدفاع بحلول نهاية العام (مقارنة مع 650 في نهاية سنة 2009)، وكان معظمهم في المعقل الموجود في المنطقة الدولية في بغداد. وبعد ورود تقارير عن إساءة معاملة منتظمة في تلك المنشآة، قامت الحكومة بإغلاقها ونقل المعتقلين إلى منشآت وزارة العدل.

وكان غالبية الأفراد المحتجزين في منشآت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع من ينتظرون المحاكمة. وقد ظل الانتظار يمثل مشكلة في جميع منشآت احتجاز المعتقلين بانتظار المحاكمة في جميع أنحاء البلاد بسبب بطء النظر في القضايا، وعدم تبادل المعلومات بين الهيئات المعنية.

ووزارة العدل هي الجهة الحكومية الوحيدة التي تملك السلطة القانونية لاحتجاز السجناء بعد المحاكمة ورعايتهم وحراستهم. وكان إجمالي الطاقة الاستيعابية في منشآت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل 26,469 سريراً (ولا يشمل هذا الرقم الطاقة الاستيعابية في حالة الطوارئ)، و 553 سريراً للنساء. وكان إجمالي عدد السجناء في سجون دائرة الإصلاح العراقية 25,020 سجيناً، منهم 43 بالمائة كانوا محتجزين في انتظار المحاكمة.

وقد أفادت التقارير بأن الأوضاع ومعاملة المحتجزين في منشآت الاحتجاز التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع كانت بصفة عامة سيئة. وأفادت دائرة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية بأنها قامت بـ 1020 عملية تفتيش أثناء العام، وهي زيادة كبيرة مقارنة مع 270 عملية تفتيش جرت في سنة 2009، ولاحظت أن الانتظار لا يزال مستمراً. وكان الكثير من منشآت الاحتجاز يفتقر إلى الطعام الملائم، والمرافق الرياضية، والرعاية الطبية، والزيارات العائلية. وقد أدت محدودية البنية التحتية أو تقادم

المبني في بعض المنشآت إلى تدني مستوى البيئة الصحية، ومحodosية الحصول على المياه والكهرباء، وسوء نوعية الطعام. ولم يتم تقديم الرعاية الطبية في منشآت الاحتجاز التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع بشكل منظم، وطلت هناك مزاعم بوقوع إساءة المعاملة والتعذيب في بعض المنشآت.

أما منشآت الاحتجاز التابعة لوزارة العدل فقد وفرت للمحتجزين معاملة وظروفاً حياتية أفضل من منشآت الاحتجاز التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع، على الرغم من مواردها وتمويلها المحظوظين. وفاقت الرعاية الطبية في سجون دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل في بعض المناطق المعايير المجتمعية. وحقق العاملون في دائرة الإصلاح العراقية تقدماً ملحوظاً في استيفاء المعايير المقبولة دولياً بالنسبة لاحتياجات السجناء. ووزارة العدل هي الجهة المسؤولة عن تدريب حراس دائرة الإصلاح العراقية والعاملين على مستوى الإدارة التنفيذية في السجون التابعة للدائرة، وعن تزويد المنشآت باللوازم والمعدات الضرورية، وعن معالجة أمر الانتظار، وتيسير إنهاء معاملات الدعاوى، وتقديم برامج إعادة التأهيل في السجون.

وكان قسم الشؤون الداخلية في دائرة الإصلاح العراقية يرصد إساءة المعاملة أو انتهاكات حقوق الإنسان للسجناء. وقد أدت اتهامات بإساءة المعاملة إلى معاقبة ضباط دائرة الإصلاح العراقية في بعض الحالات. وكانت هناك خلال العام سبع حالات زعم فيها قيام العاملين في دائرة الإصلاح العراقية بإساءة معاملة المحتجزين. ولم تتوفر أية معلومات بحلول نهاية العام عن مصير هذه القضايا.

يفرض القانون احتجاز النساء والأحداث في أماكن منفصلة عن الرجال البالغين. وعلى الرغم من تطبيق هذا القانون بصفة عامة، تم في بعض الحالات احتجاز النساء في نفس المنشأة التي ياحتجز فيها الرجال، ولكن في أماكن وعناصر منفصلة. فقد كشفت زيارة تفقدية قامت بها وزارة الدفاع لمنشأة في المنطقة الدولية في بغداد وجود نساء في المنشأة، ولكن في زنزانات منفصلة. وكان يتم أيضاً احتجاز الأحداث أحياناً مع البالغين. وقد تبين من عمليات التفتيش التي قامت بها وزارة الدفاع لمنشآتها الموجودة في المنطقة الدولية ولمنشآت الاحتجاز في مطار المثنى القديم وجود أحداث يعيشون في نفس الزنزانات مع المحتجزين البالغين. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما كان يتم الإبقاء على المحتجزين بانتظار المحاكمة والسجناء المدانين في نفس المنشأة نظراً لعدم توفر الأماكن.

وقد تحسنت خلال العام منشآت الأحداث التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ففي نهاية العام، كان عدد النزلاء في سجن الطوبي لالأحداث في بغداد 297 نزيلاً ينتظرون المحاكمة، بينما تتسع المنشأة لـ 327 حدثاً. وكانت الخدمات القانونية والطبية والتعليمية والاجتماعية متوفرة في السجن. كما كانت الخدمات الطبية متوفرة في سجن الكرادة للأحداث الإناث، الذي كان عدد نزيلاته أيضاً ضمن حدود طاقته الاستيعابية. وكان عدد نزلاء سجن الشالجي أيضاً ضمن حدود طاقته الاستيعابية. أما سجن الكرخ للأحداث فما زال يعني من الانتظار، حيث أن قدرته الاستيعابية هي 245 نزيلاً، بينما يصل مجمل عدد نزلائه إلى 490 حدثاً تمت محکمتهم. ولم ترد أية تقارير عن حوادث اعتقد أو إساءة معاملة في المنشآت التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كما كانت هناك أعداد صغيرة من الأحداث المحتجزين في بعض مراكز وزارة العدل والشرطة؛ فعلى سبيل المثال، كان هناك في نهاية العام 167 حدثاً في منشآت وزارة العدل.

قامت السلطات الأمنية التابعة لحكومة إقليم كردستان بإدارة منشآت لاحتجاز الذكور قبل المحاكمة، وقامت سلطات الرعاية الاجتماعية التابعة لحكومة إقليم كردستان بإدارة منشآت لاحتجاز الذكور بعد المحاكمة، ولاحتجاز النساء والأحداث قبل وبعد المحاكمة في إقليم كردستان. وقد أدارت قوات الأمن الداخلي في حكومة إقليم كردستان، ودوائر الاستخبارات في حكومة إقليم منشآت احتجاز منفصلة. وكان بإمكان منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات الدولية بصفة عامة دخول منشآت المحتجزين قبل المحاكمة وبعدها. أما إمكانية دخول المنظمات المستقلة إلى المنشآت التابعة للأمن الداخلي ودوائر الاستخبارات في حكومة إقليم كردستان فكانت قاصرة على وزارة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة.

وقبل ظهور تقارير وسائل الإعلام في نيسان/أبريل عن وجود مرفق اعتقال خارج إطار القانون، كانت منشآت الاحتجاز الوطنية تسمح أحياناً بزيارات تفقدية يقوم بها ممثلو وزارة حقوق الإنسان العراقية وأعضاء مجلس النواب. أما بعد التغطية الصحفية، فقد أفاد مسؤولون من وزارة شؤون الإنسان عن مواجهة مقاومة لزيارات الوزارة في بعض المعتقلات. وكانت معتقلات حكومة إقليم كردستان تسمح بزيارات من وزارة حقوق الإنسان العراقية ومن سلطات حقوق الإنسان التابعة لحكومة إقليم. وقد انتقد التقرير الرابع لوزارة حقوق الإنسان، الذي غطى عام 2009، بصفة عامة مستوى السجون في جميع أنحاء البلاد وتناول الأوضاع العامة في المعتقلات وتزلاعها، والإجراءات القضائية، ومزاعم التعذيب.

بشكل عام، لم يكن بإمكانه منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات الدولية الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان دخول المعتقلات ومنشآت الحجز قبل المحاكمة التابعة لوزارة الداخلية، على الرغم من أن وزارة حقوق الإنسان بدأت برنامجاً في سنة 2009 لتدريب المنظمات غير الحكومية على كيفية القيام بعمليات التفتيش على السجون. وتمكنت بعض المنظمات الدولية الحكومية من الوصول إلى منشآت مشابهة تابعة لقوات الأمن الداخلي والاستخبارات في حكومة إقليم كردستان، وهي منفصلة عن المنشآت الوطنية العراقية.

وكان بإمكان اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بزيارات تنطبق عليها شروط اللجنة المعيارية إلى معتقلات وزارة العدل، كما كان بإمكانها زياره معتقلات تابعة لوزارات أخرى، وإن كانت قد واجهت صعوبات في ذلك أحياناً. ولم يكن بإمكان اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارة معتقل مركز مكافحة الإرهاب. وقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال العام بـ 118 زيارة لـ 39 منشأة احتجاز تابعة لحكومة المركزية. وقامت لجنة الصليب الأحمر أيضاً بزيارات منتظمة إلى 40 منشأة احتجاز تابعة لحكومة إقليم كردستان.

وكان لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقية منفصلة مع حكومة إقليم كردستان منحتها القدرة على زياره المعتقلات التابعة لحكومة إقليم، رغم أن تلك القدرة لم تكن تامة غير مقيدة. وتم تجديد الاتفاقية رسمياً في كانون الأول/ديسمبر 2009.

تتضمن أجزاء أخرى من هذا التقرير معلومات متصلة بالأمر (أنظر القسم 1.د والقسم 5).

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يكفل الدستور الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفي دون الحصول على مذكرة قضائية بذلك، إلا في الظروف القصوى الملحّة كما هو منصوص عليه في حالة الطوارئ. وقد كان هناك العديد من حالات الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي في الممارسة العملية.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

ت تكون قوات الأمن العراقية من قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، والقوات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وقد بلغ مجموعها نحو 793,000 شخص في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، منهم 259,910 من العسكريين في الجيش و 4,120 عنصراً من القوات الخاصة. وقد مارست وزارة الداخلية مسؤولياتها في جميع أنحاء البلاد، باستثناء منطقة حكومة إقليم كردستان. واشتملت هذه المسؤوليات على توفير الأمن الداخلي من خلال قوات الشرطة وقدرات الاستخبارات المحلية، وحماية المرافق، وإخضاع جميع شركات الأمن الخاصة المحلية والأجنبية للوائح التنظيمية. وكانت وزارة الداخلية مسؤولة أيضاً عن الاستجابة للطوارئ، وحراسة الحدود، وحماية الشخصيات الهامة، ومكافحة الحرائق، والرقابة الداخلية لأداء العاملين في وزارة الداخلية. كما لعب الجيش، تحت قيادة وزارة الدفاع، دوراً في توفير الأمن المحلي. وكان إفلات المسؤولين الحكوميين من العقاب مشكلة جسيمة.

وقد تضمنت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية عدة مكونات: دائرة الشرطة العراقية المكونة من 43,957 عنصراً، غالبيتهم من الشيعة، وهم منتظمون في مراكز الشرطة؛ والشرطة الاتحادية المكونة من 301,286 عنصراً يتوّزّع معظمهم في وحدات كوماندوز وشرطة حفظ النظام العام؛ وشرطة الحدود المكونة من 60,605 عناصر؛ والحرس الأمني التابع لقوة حماية المنشآت والبالغ عددهم 94,000 شخص موزعين على الوزارات المختلفة حسب توجيهات وزارة الداخلية. وكانت وزارة الداخلية مسؤولة عن حوالي 529,000 موظف، كانوا يمثلون في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ما يقرب من 10 بالمائة من قوة العمل من الذكور في البلاد.

وقد عالجت هيئات الأمن خلال هذا العام مشكلة إدماج "أبناء العراق" في قوات الأمن العراقية، وعزّزت سلسلة القيادة والسيطرة، ودفعت عملية تحديث القوات قدماً، مما مكن قوات الأمن العراقية من تحسين عملياتها ضد المتطرفين. وعلى الرغم من تزايد إشراف إداري الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية والدفاع، استمرت المشاكل في جميع دوائر الأمن نتيجة لانقسامات الطائفية والفساد وعدم الرغبة في العمل خارج المناطق التي تم تجنيد الأفراد فيها. ولم تتحقق جهود رئيس الشرطة الاتحادية لجعل عناصرها، غالبيتهم من الشيعة، يخدمون في محافظات غير المحافظات التي ينتمون إليها من أجل تقليل الفساد سوى نجاح جزئي فقط.

وتعثرت في أواخر سنة 2009 جهود الحكومة لدفع رواتب نحو 94,000 عنصر يشكلون "أبناء العراق"، ومعظمهم من السنة، واستيعابهم في وظائف طويلة المدى (20 بالمائة منها في أجهزة الأمن الحكومية و 80 بالمائة في الوزارات المدنية)، وذلك قبل فترة قصيرة من الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار/مارس 2010. وكانت الحكومة قد نقلت، قبل تلك الفترة، نحو 43 بالمائة من عناصر "أبناء العراق"، ومجموعهم حوالي 95,000 شخص، إلى قوات الأمن العراقية أو مختلف الوزارات المدنية. وجمّدت الحكومة عملية نقل أفراد "أبناء العراق" إلى وظائف مدنية أو وظائف في قوات الأمن العراقية أثناء الانتخابات، وذلك لتوفير قدرات أمنية إضافية أثناء وبعد

الانتخابات. وأدت الحاجة الأمنية أثناء عملية تشكيل الحكومة إلى تمديد فترة التجميد هذه في عملية نقل "أبناء العراق".

وأسهم في انتشار مشاعر وتصورات سلبية في صفوف "أبناء العراق" وجود تاريخ من المشاكل في تلقي الرواتب وبطء عملية الانتقال إلى وظائف أخرى، حتى ولو كان تزامن الأمرين مجرد صدفة. وعلى الرغم من هذا التأخير، واصلت الحكومة دعم "أبناء العراق". وكانت الحكومة مسؤولة منذ أيار/مايو 2009 عن دفع جميع رواتب "أبناء العراق"، واستمر التحسن في التغلب على التأخير في الدفع. ففي شهرين من الأشهر الأربعة الأخيرة في السنة (أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر)، تم دفع الرواتب لأبناء العراق مبكراً، ووقع تأخير طفيف فقط في أربع محافظات في شهرى تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وكان من بين الإجراءات الحكومية الأخيرة أيضاً لمعالجة هذه المشكلة إنشاء مركز تنسيق حكومي مشترك لأبناء العراق، والمزيد من دفع الرواتب بدون إبطاء، وقيام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة تركز على التوصل إلى أفضل السبل لإدماج أبناء العراق بنجاح. كما أن مشروع موازنة الحكومة لسنة 2011 تضمن 195 مليون دولار للرواتب والمدفوعات الأخرى لأبناء العراق. ولا يزال الاشتباх بقيام الحكومة باستهداف أعضاء جماعة أبناء العراق وإلقاء القبض عليهم بسبب مزاعم بقيامهم بأنشطة إرهاب سابقة يشكل مسألة مثيرة للتوتر بين المواطنين السنة والحكومة.

احتفظت حكومة إقليم كردستان، كما نص الدستور، بقوات أمن إقليمية خاصة بها - البيشمركة. وكان لدى الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان صلات مع وحدات البيشمركة هذه، التي ظلت من الناحية العملية منقسمة إلى قسمين على أساس حزبي، كما كان لكل منها صلات مع وحدات الأمن والاستخبارات الأخرى الموجودة حالياً خارج سيطرة حكومة إقليم كردستان وخارج سيطرة الحكومة المركزية. وقامت قوات الأمن وخدمات الاستخبارات التابعة لحكومة إقليم كردستان باعتقال المشبوهين في المناطق التي تسيطر عليها تلك الحكومة. وقد ظلت الحدود غير الواضحة التحديد بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية ومجالات السلطة المتنازع حولها مصدرًا للتشوش والإبهام، وبالتالي للقلق، في ما يتعلق بصلاحيات أجهزة الأمن والمحاكم. وفي نيسان/أبريل 2009، قام كل من رئيس قضاة محافظة السليمانية ورئيس فرع قوات الأمن الداخلي التابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في حكومة إقليم كردستان بتوقيع مذكرة تفاهم، أقرَا فيها بسيادة نظام المحاكم المدنية في جميع الأمور الأمنية. وتعهدت قوات الأمن الداخلي التابعة لحكومة إقليم كردستان، في مذكرة التفاهم هذه، بعدم القيام باعتقالات وأعمال أخرى دون الحصول على تصريح من المحكمة. ونظراً للعدم إحرار تقدم في عملية اندماج قوات الأمن، استمرت السيطرة الفعلية من جانب القادة السياسيين عبر قنوات الأحزاب السياسية.

وأنشأت وزارة الداخلية نظاماً للمحاكم الداخلية التأديبية والجنائية لقوات الأمن في سنة 2008. وبحلول نهاية العام، كانت هذه المحاكم قد نظرت في أكثر من 6,000 قضية، وأصدرت أكثر من 2,000 حكم بالإدانة لانتهاكات وجرائم ارتكبته عناصر شرطة تابعة لوزارة الداخلية.

وقد أثير خلال العام عدد كبير من المزاعم عن انتهاكات من جانب وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، لكن عدداً قليلاً جداً من هذه المزاعم أدى إلى أحكام بالإدانة. واستمر ورود تقارير عن أعمال تعذيب وإساءة معاملة في مختلف أنحاء البلد في الكثير من مراكز الشرطة التابعة لوزارة الداخلية وفي

منشآت وزارة الدفاع؛ وكانت الحوادث تقع بصفة عامة خلال مرحلة الاستجواب. ولم يعلن قسم الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية عن عدد الضباط الذين عوقيوا خلال العام.

ونادراً ما كانت تجري ملاحقة مسؤولين في قوات الأمن على أساس الاشتباه في ارتكابهم جرائم، لأن الوزراء الذين يتمتعون بالمسؤولية عن المشبوه يملكون أيضاً السلطة القانونية لتعديل أية مذكرة القبض عليه. ويمنح القسم 136(ب) في قانون أصول المحاكمات الجزائية للوزراء فرصة مراجعة ومنع تنفيذ مذكرات القبض التي أصدرها ضد عناصر في قوات الأمن قضاة يترأson تحقيقات جنائية. ونادراً ما تمت الموافقة خلال العام على ملاحقة مسؤولين كبار قضائياً.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الحجز

يحظر الدستور "الاحتجاز غير القانوني" ويفرض أن يتم تسليم وثائق التحقيق الأولية إلى قاضي التحقيق خلال 24 ساعة من وقت الاعتقال، وهي فترة يمكن تمديدها لمدة يوم واحد فقط. وبالنسبة للجرائم التي تصل عقوبتها إلى الإعدام، يمكن احتجاز المدعى عليه طالما كان ذلك ضرورياً لحين استكمال الإجراءات القضائية. ويقال إن سلطات إنفاذ القانون واصلت احتجاز وتفتيش أفراد بدون أمر اعتقال بعد أن انتهت صلاحية قانون الطوارئ في عام 2007، على الرغم من عدم توفر إحصاءات موثوق فيها بخصوص تلك الحوادث.

وكان يتم في الممارسة الواقعية الإبقاء على المحتجزين لشهر أو لسنوات دون تمكينهم من الاتصال بمحامي أو توجيهه لهم رسمية إليهم أو مثولهم أمام قاض. وكثيراً ما قام أفراد الشرطة والجيش باعتقال مشبوهين واحتجازهم بدون موافقة قضائية. وقد تبيّن من عمليات التفتيش التقديمة التي قامت بها وزارة حقوق الإنسان ودائرة حقوق الإنسان في وزارة الدفاع لمنشآت الاحتجاز التابعة لوزارة الدفاع في المنطقة الدولية وفي مطار المثنى القديم وجود العديد من المحتجزين بدون ملفات قضائية أو أوامر احتجاز سارية المفعول. ولم تقم الشرطة في كثير من الأحيان بإخبار أعضاء الأسرة بعملية الاعتقال أو مكان الاحتجاز، مما أسفّر عن حبس مع انقطاع الصلة بالغير. ولكن بخلاف السنة الماضية، جرى خلال هذا العام عدد أقل من عمليات المسح الأمني التي تغطي أحياء وأحياناً محافظات بأكملها.

وبحلول نهاية العام، كان لدى الحكومة حوالي 21,000 محتجز، ولا يتضمن هذا العدد الأشخاص الموجودين في منشآت الحكومة المركزية في حكومة إقليم كردستان أو لدى الأسایش ودائرة الاستخبارات التابعة لحكومة إقليم كردستان. وبحلول نهاية العام، كان عدد المحتجزين لدى دائرة الإصلاح العراقية 11,063 شخصاً، وكان لدى وزارة الداخلية عدد يقدر بـ 8,000 محتجز وإن لم يتم التحقق منه؛ ولدى وزارة الدفاع 325 محتجزاً؛ ولدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حوالي 350 محتجزاً. وبلغ إجمالي عدد المحتجزين لدى حكومة إقليم كردستان حوالي 338 محتجزاً، ولا يتضمن هذا العدد المحتجزين في منشآت الحكومة المركزية في إقليم حكومة كردستان أو في منشآت الأسایش ودائرة الاستخبارات التابعة لحكومة إقليم كردستان.

وفي الممارسة الفعلية، كان يتم عرض عدد قليل من المحتجزين على قاضي تحقيق خلال الفترة المقررة قانوناً. وقد اشتكي الكثيرون من عدم مثولهم أمام قاضي تحقيق إلا بعد مرور شهور وأحياناً سنوات على اعتقالهم واحتجازهم. وتم استخدام الحبس مع منع الاتصال بالخارج. وكانت فترات الاحتجاز المطولة دون اتخاذ إجراء قضائي مشكلة عامة. ويرجع السبب في غياب المراجعة

القضائية إلى عدة عوامل، منها عمليات الاحتجاز غير المؤثقة، وكثرة القضايا المتراكمة، وبطء إجراءات التحقيقات الجنائية، وعدم وجود العدد الكافي من القضاة. وكانت هناك ادعاءات بوجود عمليات احتجاز لفترات تتجاوز تواريخ الإفراج وكذلك عمليات إفراج غير قانونية.

وكانت الحكومة تقوم بإطلاق سراح المحتجزين بصورة دورية، ويتم ذلك عادة متى استنجدت الدولة أنها لا تملك ما يكفي من الأدلة لإدانتهم في المحكمة. وقد أطلقت الحكومة سراح نحو 560 محتجزاً خلال العام.

وقد بدأ محتجزون إضرابات عن الطعام احتجاجاً على سوء أوضاع الحبس أو بطء إجراءات قضائهم. ولم يتضح ما إذا أدت الإضرابات عن الطعام إلى أي تحسن في أوضاع الحبس أو إجراءات معالجة القضايا. وفي 19 شباط/فبراير، بدأ المحتجزون في سجن الميناء في البصرة إضراباً عن الطعام احتجاجاً على أوضاع الحبس التي "لا تليق حتى بالحيوانات". وفي 31 أيار/مايو، أفادت وسائل الإعلام أن المحتجزين في سجن الرصافة في بغداد بدؤوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الأوضاع هناك. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وسائل الإعلام أن المحتجزين في سجن المقدادية في محافظة ديالى بدؤوا إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الأوضاع هناك، وعلى بطء معالجة قضائهم. وكانت هذه المرة الثانية خلال العام التي يبدأ فيها سجناء المقدادية إضراباً عن الطعام.

وقد وردت تقارير عن قيام وحدات الأمن الداخلي التابعة لحكومة إقليم كردستان باحتجاز مشبوهين مزعولين تماماً عن الخارج وبدون أمر اعتقال، وبقيامها بنقل المحتجزين إلى منشآت احتجاز غير معروفة.

وواصلت قوات الشرطة في جميع أنحاء البلاد استخدام الاعترافات المتنزعجة بالإكراه وإساءة المعاملة كأساليب للتحقيق.

يسمح القانون بالإفراج عن المعتقل بكفالة، وكان يتم بصفة عامة في الممارسة العملية النظر في الإفراج عن المحتجزين الجنائيين (وليس الأمنيين) بكفالة.

يمالق القضاة سلطة تعيين محام مدفوع الأجر للمعوزين، وقد قاموا بذلك بالفعل. واشتكى بعض المحامين الذين تم تعيينهم لتمثيل المحتجزين من أن فرص الاتصال الضئيلة بموكلיהם بعد تعيينهم قد أعاقت عمليات التشاور المناسبة بين المحامين وموكلיהם.

تحتوي أجزاء أخرى من هذا التقرير على معلومات متصلة بالأمر (أنظر القسم 2.أ والقسم 2.د).

العفو

أصدرت الحكومة عفواً عن 72 شخصاً خلال هذا العام.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة

ينص القانون على استقلال القضاء. وعلى الرغم من قيام النظام القضائي بجهود محمودة لحفظ على استقلاليته، فقد جعلت ظروف الأمن في البلاد الجهاز القضائي ضعيفاً ومعتمداً على أجزاء أخرى من الحكومة. وقد عطلت التهديدات وأعمال القتل التي قامت بها عناصر طائفية وعشائرية ومتطرفة وإجرامية استقلال القضاء في أماكن كثيرة. وكانت المحكمة الجنائية المركزية العراقية في الكرخ، ومحكمة الجنائيات في الرصافة (والتي كانت تعرف سابقاً بالمحكمة الجنائية المركزية العراقية في الرصافة)، اللتان كانتا تعملان في أماكن عليها حراسة مشددة في بغداد، استثناء جديراً بالذكر. وقد وافقت وزارة الداخلية على توفير أمن إضافي للقضاء وسمحت للقضاة باختيار ضباط الشرطة الذين يتم تكليفهم بالعمل في المفرزة الأمنية الخاصة بهم. وقد تم تكليف حوالي 2,000 شرطي يعملون تحت سلطة وزارة الداخلية بحماية القضاة.

وكتيراً ما تعرض القضاة للهجوم عليهم وتلقوا تهديدات بالقتل. كما تعرض أفراد أسر القضاة إلى تهديدات بالقتل وهجمات. ففي 6 حزيران/يونيو، نجا قاضي استئناف من محاولة لاغتياله عندما انفجرت قنبلة على جانب الطريق قرب موكبه. وفي 14 تموز/يوليو، اغتيل القاضي في محكمة التمييز، حسن عزيز، بعد الصاق قنبلة بسيارته في غرب بغداد. وفي الفترة من 10 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر، جرت 12 محاولة اغتيال للقضاة عبر البلاد.

وعلى الرغم من أن القضاة بصفتهم الفردية كانوا يعتبرون عموماً متسمين بالموضوعية والشجاعة، بقي القضاة ككل عرضة للخضوع للترهيب والعنف. ووردت تقارير مفادها أن الأحكام التي صدرت في قضايا جنائية على مستوى المحاكم أو في الاستئناف أمام محكمة التمييز كانت قائمة على الفساد أو التخويف. كما كانت هناك تقارير تفيد بأن أوامر المحكمة المتعلقة بالإفراج عن معتقلين لم تكن تنفذ بشكل متسق.

ويقيد القانون القدرة على التحقيق في الذنب بحرية. فكما ورد سابقاً، يمنح القسم 136(ب) في قانون أصول المحاكمات الجزائية للوزراء فرصة مراجعة ومنع تنفيذ مذكرات القبض التي أصدرها ضد موظفي الوزارة قضاة يترأسون تحقيقات جنائية. وقد وفر هذا البند الحصانة لمجموعة مختارة من موظفي الحكومة ومغنِّ عناصر تابعة للسلطة التنفيذية من إلغاء إجراءات صادرة عن السلطة القضائية. وقد تم خلال العام منح التصريح بإلقاء القبض فقط على صغار موظفي الوزارة بمقتضى الجزء 136 (ب).

ينص الدستور على استقلال القضاء في جميع الأقاليم.

وقد سعى قانون السلطات القضائية في حكومة إقليم كردستان لعام 2007 إلى إنشاء سلطة قضائية أكثر استقلالاً. وأصبح مجلس القضاء الكريدي، الذي كان جزءاً من وزارة العدل التابعة للسلطة التنفيذية، مستقلاً من الناحية القانونية وتولى مسؤولية وضع ميزانيته الخاصة، وإدارة موارده البشرية، وتقديم التقارير الخاصة به. ولم يعد للسلطات القضائية [وزارة العدل] التابعة لحكومة إقليم كردستان أي سيطرة عملية مباشرة على السلطة القضائية، وتخلت وزارة المالية التابعة لحكومة إقليم كردستان عن السيطرة على ميزانية مجلس القضاء الكريدي، وقام قضاة آخرون لا السلطة التنفيذية بتعيين رئيس القضاة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت السلطة التنفيذية في التأثير على القضايا في المجالات الحساسة سياسياً، مثل حرية الكلام وحرية الصحافة (راجع القسم 1.2.).

وقد ادعت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان" (هيومان رايتس ووتش) غير الحكومية في تقرير لها في 2008 بأن المحكمة الجنائية المركزية العراقية أخفقت بشكل خطير في ضمان حقوق المعتقلين في مجال مراقبة الأصول القانونية والمحاكمات العادلة. وشملت الإخفاقات المذكورة في التقرير الاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة دون مراجعة قضائية، وعدم القدرة على تقديم دفاع جيد أو تفنيد للأدلة، وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز من أجل انتزاع الاعترافات. ويرجع السبب في عدم وجود مراجعة قضائية إلى عدد من العوامل التي كان من الصعب تقييم أهميتها النسبية، بما في ذلك وجود عدد كبير من المحتجزين انتظاراً للمحاكمة، وعمليات الاحتجاز غير المؤكدة، وكثرة القضايا المتراكمة لدى السلطة القضائية، والتناول البطيء للتحقيقات الجنائية، والعدد غير الكافي من القضاة.

وقامت المحكمة الجنائية العليا، التي كانت تعرف سابقاً باسم المحكمة العراقية الخاصة، بمحاكمة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم محددة من تموز/يوليو 1968 إلى أيار/مايو 2003.

وفي محاكمة الأنفال التي جرت في عام 2007، تمت إدانة علي حسن المجيد، الذي يشار إليه على نطاق واسع باسم "علي الكيماوي" واثنين من المدعى عليهم معه، سلطان هاشم أحمد وحسين رشيد محمد، بتهم الإبادة الجماعية وتهم أخرى مرتبطة بها وحكم عليهم بالإعدام. وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام. وكانت المحاكمة في قضية الأنفال هذه تتعلق بوفاة عدد يقدر بنحو 182,000 رجل وامرأة وطفل من الأكراد، لأسباب من بينها استخدام نظام البعث السابق أسلحة كيماوية في حملة ضد الأكراد في الفترة 1986-1989. وصادق مجلس الرئاسة في سنة 2008 على حكم الإعدام ضد علي حسن المجيد، الذي أُعدم في 25 كانون الثاني/يناير. ولم يكن قد تم تنفيذ حكم الإعدام بحق سلطان هاشم أحمد بحلول نهاية العام. كما لم تتوفر أية معلومات إضافية بخصوص حسين رشيد محمد.

وقد أحيلت قضيتيان إضافيتان إلى غرفة المحاكمة. وقد تمحورت قضية حلبة التي شملت خمسة من المدعى عليهم وبدأت في 2008، حول شن هجمات بمواد كيماوية على بلدة حلبة الكردية في آذار/مارس 1988، مما أسفر عن وفاة أكثر من 5,000 مدني. وفي 17 كانون الثاني/يناير، صدر حكم بإدانة علي حسن المجيد بتهمة الإبادة الجماعية، وتم إعدامه في 25 كانون الثاني/يناير. وتمت تبرئة بقية المتهمين من تهم الإبادة الجماعية، لكنهم تلقوا أحكاماً بالسجن 15 عاماً لجرائم ضد الإنسانية. كما بدأت في 2008 محاكمة 24 شخصاً كانوا من المسؤولين في النظام السابق وأدعي تورطهم في اضطهاد أعضاء حزب الدعوة (قضية الأحزاب الدينية). وصدرت خلال العام تسعة أحكام بالتبرئة، وخمسة أحكام بالإعدام (بما في ذلك الحكم بالإعدام على وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء السابق طارق عزيز، الذي صدر في 26 تشرين الأول/أكتوبر)، في قضية الأحزاب الدينية.

وفي نيسان/أبريل 2009، بدأت المحكمة الجنائية العراقية العليا النظر في قضية "التطهير العرقي"، التي اتهم فيها 13 شخصاً بالتورط في إعادة توطين أكراد الكركوك بالقوة في مناطق أخرى من البلاد. وانتهت القضية بإصدار الحكم في آب/أغسطس 2009 ببرئية خمسة من المدعى عليهم وإدانة الثمانية المتبقين. وتراوحت جميع أحكام السجن بالقضية ما بين 6 إلى 7 سنوات. وقد استأنف المدعى العام ثلاثة من أحكام البراءة. وكانت القضية لا تزال قيد النظر في محكمة الاستئناف بحلول نهاية العام.

أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا في أيلول/سبتمبر 2009 أمراً باعتقال عبد الباسط تركي، الذي يعيش الآن في المنفى الاختياري، والذي كان رئيس ديوان الرقابة المالية المسؤول عن مراجعة السجلات المالية لجميع مؤسسات الحكومة المركزية. وقد تم اتهام تركي "بتبييد الثروة الوطنية" أثناء عمله كمسؤول حكومي كبير في ظل نظام صدام حسين، وبصفة خاصة لقيامه بتحويل مليارات الدولارات نقداً إلى خارج البلاد قبل الإطاحة بصدام. وقال تركي إن الاتهامات الموجهة إليه نتجت عن قيامه بكشف الفساد بعد سقوط صدام حسين. واعتبر النظر في الادعاءات من اختصاص المحكمة الجنائية العراقية العليا بسبب طبيعتها والفترة الزمنية التي يُزعم ارتكاب المخالفات فيها.

وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا حكماً بالإعدام ضد طارق عزيز، لجرائم ضد الإنسانية، وبالتحديد لتعذيب وقتل خصوم سياسيين من الشيعة. وقال الرئيس جلال طالباني علناً إنه لن يوقع أمر تنفيذ حكم الإعدام. وكان عزيز لا يزال قابعاً في السجن لدى حلول نهاية العام، حيث يقضي أحكاماً بالسجن صدرت ضده في جرائم أخرى أدين بها.

وواصلت المحكمة الجنائية العراقية العليا خلال العام التحقيق في عدد من الجرائم التي يزعم قيام أعضاء النظام السابق بارتكابها، بما في ذلك الأعمال الوحشية الأخرى التي أعقبت انتفاضة عام 1991، وتغريف الأهوار الجنوبية، وغزو الكويت. كما أسقطت المحكمة الجنائية العراقية العليا تهماً عن بعض المحتجزين.

إجراءات المحاكمات

يكفل الدستور الحق في محاكمة عادلة، وقد سعى القضاة بصفة عامة – قضاة التحقيق وقضاة المحاكم الأولية وقضاة محاكم الاستئناف – إلى تطبيق هذا الحق، الذي يشمل جميع المواطنين. ويُعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، وله حق الحصول على محام للدفاع عنه، يعينه هو على نفقته الخاصة أو تعينه المحكمة. وقد ظلت الفرصة المحدودة المتاحة للمتهمين للاتصال بمحامي الدفاع تشكل إحدى التحديات الهامة التي تواجهها المحاكم الجنائية. فقد كانت جلسات الاستماع الأولى بالنسبة لكثير من المتهمين هي أول مرة يجتمعون فيها مع محاميهم. وكان يتم تعيين محامي الدفاع على نفقة الدولة عند الحاجة. وكانت المحاكمات علنية، باستثناء بعض قضايا الأمن الوطني، وكان القضاة هم الذين يقومون بتجميع الأدلة والحكم بالبراءة أو الذنب. وكان بإمكان المتهمين ومحاميهم الإطلاع على الأدلة التي تملكها الدولة بخصوص قضاياهم، قبل المحاكمة. ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة في القضايا الجنائية سواء كانت بالإدانة أو بالبراءة أمام محكمة التمييز، وهي عبارة عن هيئة قضائية تقوم بمراجعة الأدلة التي تم تجميعها في مراحل التحقيق والمحاكمة وتتخذ قراراً بناء على ذلك. كما يجوز أيضاً استئناف الأحكام في القضايا المدنية.

وينص الدستور على تشكيل محاكم عسكرية لا يجوز لها النظر إلا في الجرائم العسكرية التي ترتكبها القوات المسلحة وقوات الأمن. وتقوم محاكم وزارة الداخلية بالتحقيق في الجرائم التي يرتكبها العاملون في وزارة الداخلية والمتعلقة بعملهم، ومحاكمة مرتكبيها.

السجيناء والمحتجزون السياسيون

زعم بعض المحتجزين بأن اعتقالهم تم لأسباب سياسية، وردت السلطات على ذلك بتوجيه تهم جنائية إليهم تتراوح من الفساد إلى تسهيل الإرهاب والقتل. وكان من الصعب تقييم مدى صحة هذه المزاعم بسبب انتشار الفساد، والبطء في إجراءات القضايا، وعدم القدرة على الوصول إلى المحتجزين، خاصة الذين تحتجزهم سلطات مكافحة الإرهاب أو الاستخبارات أو السلطات العسكرية.

وبدا خلال سنة 2009 أن هناك حملة سياسية منظمة ضد السياسيين السنة من محافظة ديالى، حيث تم إصدار أوامر اعتقال بحق أربعة أعضاء من مجلس المحافظة، ونائب المحافظ، وعضو في البرلمان من ديالى. وفي أيار/مايو 2009، قامت القوات العراقية الخاصة، المرتبطة برئيس الوزراء، باعتقال عبد الجبار علي إبراهيم بتهم متعلقة بالإرهاب؛ وكان إبراهيم لا يزال في الحجز بحلول نهاية العام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009، تم اعتقال نائب المحافظ محمد حسين جاسم بتهم تتعلق بتمويل الإرهاب. وكان في نهاية العام متحجزاً في منشأة احتجاز تابعة لوزارة الدفاع. وصدر في تشرين الأول/أكتوبر حكم بإدانة عضو سني سابق في مجلس المحافظة، هو حسين الزبيدي، بتهم متعلقة بالإرهاب، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

لم تتوفر سوى معلومات ضئيلة جداً لا تستحق الذكر عن الأشخاص المحتجزين في منشآت الأساليش الكردية.

الإجراءات القضائية المدنية وتدابير الانتصاف

يوجد في البلاد إطار قانوني وأيضاً جهاز قضائي مستقل ونزاهة للنظر في الأمور المدنية المتعلقة بالدعوى القضائية التي يسعى أطرافها للحصول على تعويض عن الضرر الناجم عن انتهاكات حقوق الإنسان أو لوقف الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. وهناك أيضاً سبل انتصاف إدارية. إلا أن أولويات الأجهزة القضائية والإدارية الحكومية التي تعاني من نقص الموظفين تركزت خلال العام على المسائل المرتبطة بشكل أكثر مباشرة بالأمن، ولم يتم تنفيذ تلك الإجراءات ولا وسائل الانتصاف الإدارية بشكل فعال.

استعادة الأموال

كانت هناك مشكلة تتمثل في التأخير الخطير والفساد في الفصل في دعاوى استعادة الأموال. وهيئة دعاوى الملكية هي هيئة حكومية مستقلة، كانت تعرف في ما مضى باسم هيئة حل نزاعات الملكية العقارية، وأسمها الأصلي هيئه دعاوى الملكية العقارية العراقية. والغرض منها هو النظر في دعاوى استرداد الأموال العقارية التي صودرت أو انتزعت بالقوة من أصحابها، أو تم بشكل ما شراؤها من طرف النظام السابق بسعر دون قيمتها المتدلولة في السوق فيما بين 1968 و 2003، وذلك لأسباب غير الإصلاح الزراعي أو حق الحكومة القانوني في مصادرة الملكية الشخصية لأغراض الصالح العام. وقد كان الغرض الأساسي من عمل هيئة دعاوى الملكية هو إصلاح الضرر الذي لحق بمن صودرت أراضيهم لأسباب عرقية أو سياسية أو دينية أو مذهبية كجزء من برنامج "التعريب" أو سياسات التهجير الطائفي الأخرى في عهد النظام السابق. ورداً على التأخير والفساد في الفصل في الدعاوى، عين رئيس الوزراء إدارة جديدة للهيئة في حزيران/يونيو، بدأت عملية لتحقيق من صحة الادعاءات بالملكية ومددت الموعد النهائي لتقديم هذه الدعاوى والمطالبات حتى حزيران/يونيو 2011.

وبحلول نهاية العام، كانت هيئة دعاوى الملكية قد تلقت، منذ إنشائها، أكثر من 165,000 مطالبة بملكية من كل أرجاء البلاد. وأفادت التقارير بأنه كان قد تم، بحلول نهاية العام، النظر في أكثر من 25,000 مطالبة، وتم إقرار نحو 13,500 مطلاً منها ورفض 11,500. ومن مجموع المطالبات التي قدمت، جاء أكثر من 47,000 مطالبة من كركوك؛ ومن بين المطالبات التي تم إقرارها، كان أكثر من 1,780 من كركوك. وقام مجلس القضاء الأعلى بتعيين 39 قاضياً، كما عينت حكومة إقليم كردستان خمسة قضاة، بما أصبح مجموعه 44 قاضياً ينظرون في هذه الدعاوى.

ومنذ عام 2003، عاد عدد من الوافدين، وهو العرب الذين كان قد تم توطينهم في منطقة كركوك في ظل سياسات صدام حسين المناهضة للأكراد، إلى بيوتهم السابقة في وسط وجنوب البلاد وتقدموا بطلبات للتعويض. ومنذ تأسست هيئة دعاوى الملكية، تقدم 28,000 من الوافدين بطلبات للتعويض إلى لجنة البند 140، المكلفة بالنظر في دعاوى الوافدين الذين يطالبون بالتعويض لإعادتهم إلى محافظاتهم الأصلية. وفي نهاية سنة 2009، كان قد تم إقرار التعويض في 16,500 حالة، وتلقى 10,917 من الوافدين تعويضات، ويفترض نظرياً أنهم عادوا إلى محافظاتهم الأصلية.

و. التدخل التعسفي في خصوصية الفرد أو في شؤون الأسرة أو المنزل أو في المراسلات

يفرض الدستور عدم دخول السلطات إلى البيوت أو تفتيشها إلا بأمر قضائي. كما يحضر الدستور أيضاً التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة. وفي الممارسة الفعلية، كانت قوات الأمن كثيراً ما تدخل البيوت بدون إذن تفتيش وتتخذ تدابير أخرى تتدخل في الخصوصية والعائلة والمراسلات، رغم أن ذلك قد حدث بمعدل أقل مما كان يحدث في السنوات الماضية.

خضع المواطنون في محافظات حكومة إقليم كردستان لضغوط من أجل الانضمام إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في محافظة السليمانية، وإلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في محافظة إربيل ودهوك.

القسم 2 احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير وحرية الصحافة

ينص الدستور بشكل عريض على حرية التعبير، شرط أن لا يشكل ذلك انتهاكاً للنظام العام أو الأخلاق، وكانت الحكومة تقيد ذلك الحق في بعض الظروف.

ولكن على الرغم من هذه الحماية لحرية التعبير، يسمح القانون، في حالة صدور ترخيص من رئيس الوزراء، بفرض غرامة مالية أو عقوبة بالحبس لمدة لا تزيد عن سبع سنوات على أي شخص يهين علينا مجلس النواب أو الحكومة أو السلطات العامة. كما يقيد القانون أيضاً قيام المنظمات الإعلامية بالتعبير عن المساندة لحزب البعث المحظور أو "التغيير الحدود العراقية بوسائل عنيفة". وقد كانت الرقابة الذاتية، في الواقع، هي القيد الأساسي على ممارسة هذه الحقوق نتيجة الخشية من انتقام الحكومة أو العصابات الإجرامية أو القوات المتمردة والطائفية أو العشائر.

وكان بإمكان الأفراد انتقاد الحكومة علناً وفي الأوساط الخاصة، ولكن ليس بدون خشية الانتقام إذا اعتبر أن هذا الانتقاد يشكل "تجاوزاً للخط الأحمر" أي إهانة الكرامة الشخصية. وكان الأفراد يمارسون الرقابة الذاتية على هذا الأساس. ولم تتوفر أية أدلة على محاولة الحكومة منع الانتقادات عن طريق رصد المجتمعات السياسية.

وبالنسبة لحرية الصحافة، كانت وسائل الإعلام المستقلة نشيطة وتعبر عن مجموعة واسعة من وجهات النظر ضمن إطار تفسير الحكومة للقيود المبينة في القانون على انتهاك النظام العام والأخلاق. وكان للأحزاب السياسية نفوذ قوي على معظم مئات النشرات اليومية والأسبوعية التي تصدر في البلد، وكذلك على عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية.

وقد تعرض الصحفيون للعنف والمضايقة. وقتل أثناء هذا العام ثمانية صحفيين وعاملين في وسائل الإعلام في الموصل وبغداد وشرق الفلوحة والرمادي. كما تعرض 12 آخر إلى الأقل لهجمات، وأصيب منهم تسعة أشخاص بجراح من تفجيرات في السيارات أو المكاتب. كما كان الصحفيون هدفاً لقوات الأمن الحكومية والمسؤولين الفاسدين والإرهابيين والجماعات الدينية غير المستعدة لتقدير استقلال وسائل الإعلام، ولجهات مجهلة تردد، لأي سبب كان، في التأثير على تدفق الأخبار. وعلى الرغم من قتل عدة صحفيين خلال العام، لم تصدر أية أحكام بالإدانة في هذه العمليات أو في عمليات القتل السابقة للصحفيين.

فعلى سبيل المثال، زعم أن قيادة عمليات بغداد في الجيش العراقي قامت في 14 نيسان/أبريل، باعتقال رئيس تحرير صحيفة "الشاهد" المستقلة، سعد الأوسي. ونفت قيادة عمليات بغداد أي تورط في اختفاء الأوسي، الذي كان مصيره لا يزال مجهولاً بحلول نهاية العام. وفي 7 أيلول/سبتمبر، أ杀了 مسلحون رياض الساري، وهو صحفي ومذيع للبرامج السياسية والدينية في محطة "العراقية" التلفزيونية التي تديرها الدولة، بإطلاق النار عليه من سيارة عابرة. وكان الساري يقدم برامج دينية، تدعو إلى المصالحة بين الشيعة والسنّة. وبعد ذلك بيوم واحد، في 8 أيلول/سبتمبر، أطلق مسلحون النار من سيارة مسرعة وقتلوا صفاء الدين عبد الحميد أمام منزله في الموصل. وكان عبد الحميد يعمل مراسلاً لقناة "الموصليّة"، وهي قناة خاصة تغطي محافظة نينوى في الشمال. وكان برنامج "مساجدنا"، الذي يقدمه عبد الحميد، يعرض تاريخ المواقع الدينية في نينوى.

وcameت قوات الأمن بمضايقة الصحفيين المحليين. ففي 15 كانون الثاني/يناير، أفاد مرصد الحريات الصحفية، وهو منظمة غير حكومية محلية، بأن شرطة النجف اعتدت على صحفيين وألحقت الأذى بمعادتهم بينما كانوا يحاولون إنهاء تقرير يتبع مستجدات عمليات تفجير جرت أخيراً. وفي 31 كانون الثاني/يناير، احتجزت قوات الأمن ثمانية صحفيين في محافظة ميسان عندما احتجوا، الذين كانوا ضمن الإعلاميين الذي يقومون بتغطية حدث محلي، لدى محاولة قوات الأمن منعهم من تغطية الحدث وصادرت معداتهم. وفي 21 أيلول/سبتمبر، ضربت الشرطة عدة صحفيين عند حاجز في بغداد، مع أن الصحفيين كانوا قد أظهروا بطاقاتهم الصحفية وكانوا منبطحين على الأرض.

و عملت الحكومة على تقييد حرية الإعلام في بعض الحالات من خلال معاقبة الذين ينشرون مواد تخالف توجيهات الحكومة. ففي 28 شباط/فبراير، قامت قوات الأمن بمداهمة ثلاثة دور نشر،

وصادرت نسخاً من كتيب صغير من 16 صفحة بعنوان "أين ذهبت أموال العراق؟"، يتهم الحكومة بالفساد المالي. وفي 6 تموز/يوليو، زعم تقرير إعلامي أن قيادة عمليات بغداد أطلقت النار لمنع طاقم تابع لقناة "بلادي" الفضائية من تغطية احتفال ديني سنوي شيعي، مع أن الطاقم كان يملك الوثائق الضرورية لدخول المنطقة.

وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، اتهمت قيادة عمليات بغداد اثنين من العاملين في قناة "البغدادية"، بمساعدة الإرهابيين الذين هاجموا كنيسة سيدة النجاة، واعتقلتهما، ثم أطلق سراحهما بعد يومين. وكان الموظفان قد تلقيا مكالمات بالإرهابيين الهاتفية، مما نتج عنه قيام المحطة بإذاعة مطالبهم على التلفزيون. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات أمراً لقيادة عمليات بغداد بإغلاق مكتب محطة تلفزيون "البغدادية" في بغداد، وهو ما نفذته بأن قطعت التيار الكهربائي عنه وأمرت كل الموجودين فيه بمغادرة المكان. وواصلت المحطة البث الموجه إلى العراق من مصر. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، شكل أعضاء من مجلس النواب العراقي لجنة لقصي الحقائق من أجل النظر في إغلاق مكتب المحطة في بغداد، وهو الإغلاق الذي كان قد دفع بعض أعضاء المجلس إلى الإعراب عن مخاوف بشأن حرية الصحافة والإعلام والتعبير.

يحظر القانون على مراسلي وسائل الإعلام نشر ما يشوه سمعة المسؤولين الرسميين. واشتكي كثير من العاملين في وسائل الإعلام من أن هذه الأحكام منعهم من ممارسة مهنتهم بحرية لأنها ولدت لديهم مخاوف قوية من التعرض للمحاكمة. وكانت الرقابة الذاتية منتشرة على نطاق واسع.

وفي تموز/يوليو، أنشأ كبير القضاة محكمة خاصة في بغداد (تسمى محكمة قضايا النشر والإعلام) للنظر في الدعاوى المدنية والجنائية ضد الصحافة ووسائل الإعلام، وخشي بعض مؤسسات الإعلام والصحفين والمنظمات غير الحكومية من أن يكون لهذه المحكمة تأثير سلبي محتمل على حرية التعبير والصحافة. وقد نظرت المحكمة في دعوى أقيمت ضد صحيفة مستقلة كانت قد نشرت تقارير عن وجود مخالفات في موقع بناء في البصرة. وأصدرت المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر حكماً لصالح الصحيفة.

وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أمرت محكمة صحيفة الغارديان البريطانية بدفع تعويضات لرئيس الوزراء في دعوى أقيمت في سنة 2008 وطالبت بمبلغ 1.1 مليون دولار (نحو 940,000 دولار) كتعويض لوصف رئيس الوزراء المالي بأنه "مستبد"؛ كما طالبت الداعي بإغلاق مكتب الصحيفة في بغداد. واستأنفت الصحيفة هذا الحكم، وظلت تواصل عملها في البلاد، ثم نقضت محكمة التمييز هذا الحكم في 28 كانون الأول/ديسمبر.

وكان العاملون في وسائل الإعلام كثيراً ما يذكرون أن السياسيين يضغطون عليهم لعدم نشر مقالات تنتقد الحكومة. وقد قاموا بسرد تفاصيل حالات تعرضت فيها وسائل الإعلام لترهيب وتهديد ومضايقة مسؤولين حكوميين ومسؤولين حزبيين لها. واستخدمت الحكومة بشكل متكرر التهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضد العاملين في وسائل الإعلام. كما استخدمت الحكومة سلطتها لعدم منح الصحفيين الأذون والتصريحات، وذلك لإعارة تغطية إعلامية يتحمل أن تكون غير موافقة لها.

وامتثالاً للوائح التي صدرت في تموز/يوليو 2009، كانت جميع الكتب المستوردة تخضع للمعاينة والفحص من قبل وزارة الثقافة. وكانت الكتب التي يتم إنتاجها ونشرها داخل البلاد تتطلب موافقة

وزارة الثقافة قبل عرضها للبيع. وقالت وزارة الثقافة إنه تم وضع إجراءات المعاينة والفحص الجديدة المطبقة على الكتب المستوردة من أجل وقف دخول الكتابات التي تعزز النزعات الطائفية.

وفي منطقة كردستان، ينص قانون صدر في سنة 2008 على حرية الإعلام، ولم تعد عقوبة السجن سارية للمخالفات المتعلقة بالنشر والمطبوعات. لكن الصحفيين ظلوا يتعرضون للمحاكمة والإدانة والسجن بمقتضى قانون العقوبات الصادر عام 1969. وقد ثقت نقابة صحفيي كردستان 44 دعوى قضائية ضد الصحفيين خلال العام فيإقليم كردستان، استند حوالي ثلثها إلى قانون العقوبات. وأفاد مسؤولون في النقابة بأن قانون 2008 هو الأساس الوحيد الذي يمكن على أساسه ملاحقة الصحفيين قضائياً في جرائم النشر، إلا أن القانون يسمح باللاحقة القضائية على أساس الإضرار بالأخلاق العامة وغيرها من الجرائم. وقد لجأ المسؤولون الحكوميون بشكل منتظم إلى الغرامات التأديبية من خلال الإجراءات القانونية ضد وسائل الإعلام الفردية والمحررين، وكان ذلك عادة بسبب نشرها مقالات عن فساد مزعوم.

كما أقامت عدة أحزاب سياسية دعوى قضائية خلال هذا العام ضد منظمات إعلامية وصحفين في إقليم كردستان، وذلك "دفأعا عن النفس". مثلاً، في 2 آب/أغسطس، أقام أمين عام المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، فاضل ميراني، دعوى يطالب فيها بليون دينار عراقي (نحو 860,000 دولار) ضد صحيفة المعارضة (كوران) المسماة روزنامة. وجاءت الدعوى ردًا على تقرير نشرته الصحيفة في 20 تموز/يوليو، اتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني بتلقي أموال من صفقات مع إيران لتهريب النفط. وفي 23 أيلول/سبتمبر، أفاد الموقع الإخباري Kurdiu.org أن الحزب الديمقراطي الكردستاني أقام دعوى ضد رئيس تحرير وكالة أنباء "كوردونيا"، بخصوص مقال عن وجهة نظر الحزب إزاء حزب العمال الكردستاني وكركوك.

أما بخصوص الملاحقة القضائية بتهمة خدش الحياة العام، ففي 1 شباط/فبراير استخدمت سلطات حكومة إقليم كردستان الفقرة 372 من قانون العقوبات الصادر في 1969 كي تعتقل رئيس تحرير صحيفة جاذير، التي تصدر من دهوك، وصحفياً-شاعراً لنشره قصيدة زعم أنها تشبه تفاصيل هندسية في المساجد لأجزاء من الجسم البشري. وأطلقت السلطات سراح المحرر والصحفي بعد 48 ساعة؛ لكن المدير العام للأوقاف (الدينية) في دهوك أقام دعوى ضد هم. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، حكمت محكمة في دهوك بتغريم كل من المحرر والشاعر مليون دينار (860 دولار تقريباً) لنشر القصيدة.

وفي نيسان/أبريل 2009، قامت جنار سعد، وزيرة شؤون الشهداء والمؤلفين (ضحايا الأطفال) في حكومة إقليم كردستان، برفع أربع دعوى تشهير قضائية ضد نبيز كوران رئيس تحرير مجلة جيهان طالبة تعويضاً عن الضرر قدره بليون دينار عراقي (860,000 دولار) وفرض حظر السفر عليه، وذلك في أعقاب مقال تحدث فيه عن رحلة الوزيرة إلى لندن التي استمرت لمدة شهر. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، حكمت المحكمة في اثنين من الدعوى، وأصدرت أمراً بمنع كوران من السفر إلى الخارج إطلاقاً في المستقبل، وبغرامة سبعة ملايين دينار (6,000 دولار)، وقد استأنف كوران حكم الغرامة هذا. وقام المسؤولون الحكوميون وحزبيون برفع خمس دعوى قضائية أخرى بالتشهير ضد كوران خلال العام.

وقد قام الحزب الديمقراطي الكردستاني في ما بعد بإسقاط جميع الدعاوى كإشارة على حسن النوايا تجاه وسائل الإعلام والصحفيين.

ولا يزال التشهير يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون في منطقة إقليم كردستان، وقد يقوم القضاة بإصدار أحكام احتجاز سابقة على المحاكمة للصحفيين على هذا الأساس. وقد تم سجن الصحفيين أحياناً أثناء قيام الشرطة بالتحقق من صحة المعلومات المنشورة. وعندما كان يتم اتهام صحفيين بالقفف في دعوى قضائية، كان يتم عادة احتجازهم في مراكز الشرطة ولا يتم الإفراج عنهم حتى دفع الكفاله. وكثيراً ما تقوم الشرطة باحتجاز الصحفيين خلال التحقيقات.

وقد أكد الصحفيون في إقليم كردستان أنهم يواجهون على الصعيد الشخصي وبشكل روتيني عمليات تخويف من قبل المسؤولين في حكومة الإقليم، ومن الأجهزة الأمنية، والعناصر العشائرية، والقياديين في قطاع الأعمال. ووثقت نقابة صحفيي كردستان أكثر من 300 حادث (تهديدات، ودعوى، وهجمات) في سنة 2009. وقالت النقابة في تقرير تناول الفترة من 1 تموز/يوليو إلى 25 كانون الأول/ديسمبر إنها وثقت 52 استدعاءً للممثل أمام المحاكم.

في 19 كانون الثاني/يناير، ادعى الصحفي المستقل (فريلانس) صباح علي قرمان أن أشخاصاً مرتبطين بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني حاولوا خطفه بسبب مقالاته التي تنتقد الفساد المزعوم في الحزب. وفي 24 شباط/فبراير، نشرت صحيفة هاولاتي الكردية المستقلة صفحتها الأولى فارغة إلا من العنوان الرئيسي الذي يقول "أنتم تملكون السلاح ... ونحن نملك الأقلام"، وذلك رداً على إساءة المعاملة والهجمات المزعومة من جانب هيئة الاستخبارات "الآسايش" المرتبطة بحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. وربطت الصحيفة بين هذا الاضطهاد والسلطات الساعية إلى التأثير على التغطية الصحفية للانتخابات. وكانت الأحزاب السياسية تمتلك كل الصحف الصادرة في الإقليم، باستثناء عدد قليل منها، أو كانت تمارس نفوذاً كبيراً عليها. وذكر مكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أبريل/نيسان 2009 أن انتقاد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكمين كان يقود إلى عمليات تخويف وضرب واعتقال واحتجاز وقتل خارج الإطار القضائي، وكان الصحفيون عرضة بصفة خاصة لهذه العمليات.

وفي 4 أيار/مايو في إربيل، قام رجال بخطف وقتل زردهشت [سردشت] عثمان، الذي كان يكتب في مجلة أشتى نامه المستقلة والموقع الشبكية الإخبارية Sbei، وAwene، وهاولاتي، Livingpress، والذي كان معروفاً بمقالاته التي يتهم فيها بوجود محاباة الأقارب والفساد لدى قيادة إقليم كردستان، بما في ذلك الرئيس مسعود بارزاني. وكان عثمان، في الشهر الذي سبق مقتله، قد كتب مقالاً نشر في صحيفة كردستان بوست الصادرة في السويد، اتهم فيها مسؤولاً رفيعاً بالفساد. وعثر على جثته في اليوم التالي على بعد 50 ميلاً من الموصل؛ وكان قد أصبح بعيارات نارية في رأسه. ومع أن حكومة إقليم كردستان أدانت رسميًا هذه الجريمة وبدأت تحقيقاً، إلا أن الكثيرين احتجوا على عملية القتل، لاشتباهم في أنه تم إسكات عثمان على يد القيادة التي انتقدتها في مقالاته. وبعد بداية التحقيق، أصدرت السلطات الكردية في أيلول/سبتمبر تقريراً مكوناً من 430 كلمة، يزعم أن عثمان قتل على يد عضو من جماعة أنصار الإسلام، وهي جماعة إرهابية سنية، لأنه لم ينفذ عملاً كان قد تعهد به. ولم يقدم التقرير أية أدلة على هذا الزعم. وقالت لجنة حماية الصحفيين وجماعات صحفية أخرى إن التقرير كان يفتقر إلى المصداقية.

حرية الإنترت

لم تكن هناك أية قيود على الدخول إلى الإنترنت واستخدام الشبكة، ولم ترد أي تقارير تشير إلى أن الحكومة قامت بمراقبة المراسلات الإلكترونية أو غرف الدردشة على الإنترنت. وبناء على بيانات الاتحاد الدولي لاتصالات لشهر حزيران/يونيو، كان عدد مستخدمي الإنترنت نحو 325,000 شخص (1.1 بالمائة من السكان). وكان بإمكان الأفراد والجماعات أن يمارسوا التعبير السلمي عن وجهات نظرهم عن طريق الإنترت، بما في ذلك البريد الإلكتروني. وقد كان الوصول المباشر إلى الإنترنت منخفضاً بصفة عامة بسبب الافتقار إلى البنية التحتية الالزامية في المنازل؛ إلا أن انتشار مقاهي الإنترنت ساهم في استخدام الشبكة في أوسع طيف الشباب.

وفي كانون الثاني/يناير، أحال مجلس مدينة بابل إلى المحققين موظفاً في قسم الإعلام في المجلس، بعد أن نشر على موقع شبكي وقائع اجتماع علني مفتوح للمجلس. وقال مرصد الحريات الصحفية أن المجلس زعم أنه من الممكن أن يؤدي التقرير الإعلامي سمعة أعضاء المجلس الذين ينونون الترشح لمقاعد برلمانية.

الحرية الأكاديمية والنشاطات الثقافية

قيمت الضغوط الاجتماعية والدينية والسياسية ممارسة حرية الاختيار في الأمور الأكاديمية والثقافية. ويُقال إن مجموعات مختلفة، في جميع المناطق، سعت إلى التحكم في مجريات التعليم الرسمي ومنح المناصب الأكاديمية. كما استهدف متطرفو إرهابيون شخصيات ثقافية خلال العام. وتحت عدد من التقارير في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد عن تهديد متطرفين ومتدينين متشددين يستخدمون العنف لتحقيق غاياتهم للمدارس والجامعات، لحثها على تعديل أنشطتها أو تفضيل طلبة معينين على الآخرين، وإلا تعرضت لأعمال عنف. وكانت المؤسسات التعليمية تمثل أحياناً للتهديدات، ومارس الأكاديميون الرقابة الذاتية للرضاخ لها.

وقد ورد تقرير واحد عن محاولة حكومية لتقييد الحرية الأكاديمية. ففي 7 كانون الأول/ديسمبر، بثت قناة العربية نباءً مفاده أن وزارة التربية والتعليم حظرت دروس المسرح والموسيقى في معهد الفنون الجميلة في بغداد، وأمرت بإزالة التماثيل من مدخل المعهد، وقد نفت الوزارة كل ذلك. وقالت الوزارة إنها أغلقت قسم الموسيقى والمسرح، لكن المعهد ما زال يدرس هذين الموضوعين. ولم تقدم وزارة التربية والتعليم سبباً لإجراءاتها، رغم أن الطلاب والأساتذة المتظاهرين تكهنوا أن هناك أسباباً دينية تكمن وراء تلك الخطوات. وكان الموضوعان ما زالا يدرسان في المعهد لدى حلول نهاية العام.

وعلى خلاف ما حدث سنة 2009، كان هناك تقرير واحد عن محاولة حكومية لتقييد حدث ثقافي لأسباب سياسية. ففي 1 تشرين الأول/أكتوبر، منع نائب محافظ بابل الموسيقى والرقص، بحجة مراعاة ذكرى مولد الإمام الشيعي السادس جعفر بن محمد الصادق. لكن مصادر إعلامية أشارت إلى احتمال وجود دوافع سياسية للإجراء الذي اتخذه نائب المحافظ، والذي أدى فعلياً إلى إلغاء مهرجان بابل الذي كانت تقيمه وزارة الثقافة.

تحتوي أجزاء أخرى من هذا التقرير على معلومات ذات صلة (أنظر القسم 1. ب والقسم 1. د.).

بـ. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والنقابات

حرية التجمع

ينص الدستور على حرية التجمع والتظاهر السلمي، وقد احترمت الحكومة بوجه عام هذا الحق في الممارسة الفعلية، ولكن وردت تقارير عن إساءة معاملة المحتجين واتخاذ إجراءات تعسفية بحقهم.

فقد رفضت الحكومة إصدار تصاريح للتظاهر احتجاجاً على انقطاع الكهرباء في الصيف، كما قامت بتخويف واعتقال المحتجين واستخدام القوة المفرطة ضدهم. وفي 19 حزيران/يونيو، قتلت الشرطة في البصرة شخصين عندما فتحت النار على متظاهرين كانوا يطالبون بمزيد من الكهرباء وباستقالة وزير الكهرباء. وبعد ذلك الحادث، استخدمت الشرطة وسائل أكثر تقليدية وغير فتاكة لتفريق الاحتجاجات العنيفة، مثل مدافع المياه التي استخدمت أثناء احتجاج بخصوص الكهرباء في الناصرية في 22 آب/أغسطس.

وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أقر برلمان كردستان العراق قانوناً جديداً، وصادق عليه رئيس حكومة إقليم كردستان في أوائل كانون الأول/ديسمبر، ينظم كيفية إجراء المظاهرات في الإقليم. وينص القانون على ضرورة حصول المحتجين على تصريح قبل التظاهر، وعلى حق السلطة المحلية في رفض طلب التصريح. وقد عارض المجتمع المدني وأحزاب المعارضة هذا القانون، معتقدين أن السلطات ستستخدم هذا الشرط لتقييد حرية التجمع. وقد جرت مظاهرات احتجاجية، بتصريح وبدون تصريح، ضد هذا القانون، ولم تقع حوادث في أي منها. ولم ترد تقارير عن قيام قوات الأمن في حكومة إقليم كردستان بقتل أو احتجاز متظاهرين يحتاجون على إجراءات الحكومة.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

يكفل الدستور حق تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها، ويفرض بالتحديد تنظيم هذا الحق بقانون. وقد احترمت الحكومة بصفة عامة هذا الحق عملياً، وكان الاستثناء الوحيد في ما يتعلق بحرية الانتماء إلى الأحزاب هو الحظر القانوني على التعبير عن دعم حزب البعث.

جـ. الحرية الدينية

للحصول على عرض واف لوضع الحرية الدينية في البلد، يرجى الرجوع إلى تقرير *الحرّيات الدينية الدولي لسنة 2010*، في الموقع الشبكي www.state.gov/g/drl/irf/rpt.

دـ. حرية التنقل، والمشردون داخلياً، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

يكفل الدستور حق المواطنين في التنقل بحرية في جميع أرجاء البلاد وحق السفر للخارج والعودة بحرية. وقد احترمت الحكومة بصفة عامة هذه الحقوق. ولكن كانت هناك بعض القيود في الممارسة العملية، خاصة في ما يتعلق بالسفر إلى إقليم كردستان والإقامة فيه، لكن حكومة إقليم كردستان سمحت للعائلات المسيحية المهجرة من بغداد إلى إربيل بالدخول بدون قيود. وقد انتقل نحو 1,400 عائلة مسيحية من بغداد إلى إربيل، ومن الموصل إلى سهول نينوى، بحثاً عن مزيد من الأمان في

الأشهر التي تلت تفجير كنيسة في بغداد في 31 تشرين الأول/أكتوبر. وكانت القيد التي تطبقها المحافظات على دخول نازحين جدد من الداخل ذات أثر ضئيل خلال العام لعدم حدوث حركة نزوح جديدة تذكر.

وقد تعاونت الحكومة بشكل عام مع مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة ومع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدات للأشخاص النازحين داخلياً ولللاجئين، ولللاجئين العائدين، وللساعين للحصول على اللجوء، ولعدم الجنسية والأشخاص الذين يشكلون مبعث قلق، على الرغم من أنه بحلول نهاية العام لم يكن قد تم وضع نظم فعالة بشكل كامل لمساعدة هؤلاء الأشخاص. فعلى سبيل المثال، لم يكن باستطاعة بعض النازحين داخلياً الوصول إلى نظام توزيع الحصص الغذائية الحكومي في المحافظات التي نزحوا إليها. وقد قام برنامج الغذاء العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوزيع حصص غذائية على هؤلاء النازحين داخلياً في بعض الحالات.

ويحق لرئيس الوزراء بموجب حالة الطوارئ أن يفرض قيوداً على التنقل بناءً على تخويل بذلك، كما يحق له أن يفرض حظراً على التجول، وأن يغلق منطقة ويأمر بتنقيتها، وأن يتخذ تدابير أخرى أمنية وعسكرية ضرورية (لا يجوز ذلك في إقليم كردستان إلا بالتنسيق مع حكومة الإقليم). وكانت السلطات الأمنية تملك في الممارسة الفعلية القدرة على استخدام السلطات نفسها في مواجهة تهديدات وهجمات أمنية. وقد مالت القوات الأمنية إلى عدم إساءة استخدام هذه السلطات، لأن السكان كانوا يستأذنون منها.

لا توجد قوانين لدى حكومة إقليم كردستان تقييد التنقل عبر المناطق التي تقوم حكومة الإقليم بإدارتها، إلا أن القدرة على التنقل كانت مقيّدة في الممارسة الفعلية بسبب الإجراءات الأمنية. فقد كان لزاماً على المواطنين (من أي خلفية عرقية، بما في ذلك الأكراد) الذين يعبرون إلى الإقليم من الجنوب التوقف عند نقاط التفتيش، والخضوع لتفتيش شخصي وتقطيش للسيارات، والحصول على إذن بالعبور. وكان المسؤولون يمنعون الأفراد من الدخول إلى الإقليم إذا اعتبروا أنهم يشكلون تهديداً أمنياً. ويُقال إن دخول الذكور العرب كان أكثر صعوبة من دخول غيرهم. ويملك الضابط المسؤول عند الحاجز سلطة منع الدخول إلى الإقليم.

وقامت سلطات أمن حكومة إقليم كردستان، لمعالجة أمر الأعداد المتزايدة من الزائرين في فصل الصيف وفي العطلات، بإبرام اتفاقات مع المحافظات الأخرى، تقضي بأن تقوم الوكالات السياحية بتقديم أسماء الزائرين مقدماً من أجل الحصول على التصاريح مسبقاً. ويجب أن يحدد الزائرون مكان إقامتهم والمدة التي يعتزمون قضاءها في الإقليم.

واستمرت مديرية الجوازات العامة في وزارة الداخلية في اعتماد سياسة تشترط حصول النساء على موافقة من رجل وثيق القرابة بهن قبل إصدار جواز السفر لهن. أما في حكومة إقليم كردستان، وعلى خلاف ما كان يحدث في بقية أنحاء البلد، فكان بإمكان النساء فوق سن 18 سنة الحصول على جوازات السفر بدون هذه الموافقة.

يحظر الدستور صراحة النفي الإجباري لجميع المواطنين المولودين في العراق. وينطبق هذا الحظر أيضاً على المواطنين المتبنين، ما لم يكن هناك حكم قضائي يثبت أن الشخص المتبنى قد حصل على الجنسية استناداً إلى وثائق مزورة. ولم تحدث حالات نفي إجباري.

لا توجد قيود حكومية معروفة على الهجرة إلى خارج البلاد. إلا أنه كان هناك عدد قليل من التقارير عن مواطنين يواجهون صعوبات في استخراج جوازات السفر. وكان على المواطنين الذين يغادرون البلاد الحصول على تصاريح مغادرة، ولكن هذا الشرط لم يطبق.

وأفاد أعضاء من منظمة "مجاهدين خلق" [وتعرف أيضاً بـ"مجاهدي خلق"]، وهي منظمة إرهابية، كانوا قد دعوا إلى البلاد أثناء حكم نظام صدام حسين ولا يعتبرون لاجئين أو عديمي جنسية أو نازحين داخليين، بوجود ادعاءات خلال العام بأن قادة منظمة مجاهدين خلق حاولوا منع انشقاق بعض من المقيمين في معسكر أشرف الذي تشغلها الحركة في محافظة ديهالي، ويضم نحو 3,400 شخص، وهددوهم بالانتقام منهم. وقد نفى قادة مجاهدين خلق هذه المزاعم. وقد سبق أن زعم أفراد أنهم تعرضوا لإساءة معاملة نفسية وجسدية، بما في ذلك التهديد بالانتقام من الأقارب والحبس الانفرادي في مخيم أشرف، لتنبيه عن الانشقاق.

وقامت الحكومة، التي تولت المسؤولية الأمنية عن معسكر أشرف في كانون الثاني/يناير 2009، بأعمال استفزازية ضد سكان المعسكر من حركة مجاهدين خلق. وتضمنت هذه الأعمال وضع مكبرات صوت قوية كانت تبث دعاية مناهضة لمجاهدين خلق، ورفض السماح بدخول بعض السلع الاستهلاكية والصناعية إلى المخيم. ورداً على ذلك، قام سكان المعسكر من مجاهدين خلق باحتجاجات استفزازية من جانبهم، مما جسد العلاقات المتوترة المستمرة بين مجاهدين خلق والحكومة. وقد جرى العديد من الاحتجاجات وردود الفعل على امتداد العام.

الأشخاص النازحون داخلياً

تدل التقديرات الحكومية الرسمية لعدد النازحين بأنه كان هناك في نهاية العام حوالي 2.56 مليون نازح داخلياً، من بينهم 166,664 نزحوا بعد سنة 2003 ويعيشون في مناطق حكومة إقليم كردستان. وأشارت تقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أن هناك نحو 1.3 مليون شخص نزحوا في أعقاب العنف الطائفي الذي بدأ في سنة 2006، ونحو 200,000 نزحوا في الفترة من 2003 إلى 2005، ونحو مليون نزحوا قبل سنة 2003. وقد تم في نهاية العام تصحيح وتخفيف الأعداد الواردة في تقديرات الحكومة، كي تأخذ بعين الاعتبار عودة بعض النازحين وتقدم توضيحات في قاعدة البيانات.

وكان قد تم ترحيل غالبية الذين نزحوا قبل سنة 2003 ضمن سياسة التعريب التي انتهتها النظام السابق؛ وقد عاد كثيرون منهم إلى مناطقهم الأصلية، لكنهم ظلوا مدرجين في عداد السكان النازحين لأنهم لم يتمكنوا من استعادة أملاكهم ومنازلهم السابقة. وكان بإمكان العرب والأكراد الذين تم تهجيرهم بهذا الأسلوب الحصول على تعويض بموجب عملية مبنية في المادة 58 من القانون الإداري الانتقالية، والتي تم تأكيدها أيضاً في المادة 140 من الدستور. وقم تم تشكيل كيان لتطبيق هذه العملية، لكنها تسير بخطى بطئ جداً.

وأقام معظم النازحين داخلياً في البلاد في مبان مهجورة، أو في مبان عامة، أو في منازل هجرتها عائلات أخرى نازحة. وكان نحو 500,000 نازح يقيمون في تجمعات أو مستوطنات عشوائية منتشرة في أرجاء البلاد، تتتوفر فيها كميات محدودة من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي. وقد حدّت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة 116 مستوطنة أو تجمعاً سكانياً للنازحين في بغداد، فيها حوالي 226,118 شخصاً. وقام نازحون آخرون في الداخل باستئجار منازل أو عاشوا مع أصدقاء أو أقارب. وقد حدّ عدم التسجيل من قدرة الأفراد النازحين داخلياً على الحصول على الخدمات الأساسية والتوثيق القانوني من أجل الحصول على الحصص التموينية بمقتضى نظام توزيع الحصص الغذائية.

وكانت مستويات النظافة والصرف الصحي المتوفرة للنازحين داخلياً في مناطق حكمة إقليم كردستان أفضل بصفة عامة من تلك السائدة في مناطق أخرى، لكن أوضاع التعليم وكسب الرزق وغيرها من الأمور ظلت حرجة. وبقي الأكراد الذين دمرت قراهم أثناء الحرب العراقية-الإيرانية بدون مساكن ملائمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، دعا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً حكمة إقليم كردستان إلى توفير المساعدة للنازحين الذين لا تتتوفر لهم إمكانية الحصول على التعليم والمأوى والرعاية الصحية. وكان الحصول على التعليم يمثل تحدياً بشكل خاص للنازحين الناطقين بالعربية في حكمة إقليم كردستان. وفي كركوك، أفاد الممثل أن النازحين كانوا هدفاً للمضايقة والاحتجاز، خاصة أثناء الفترة السابقة لعملية إحصاء السكان المنتظرة.

وأدّت الهجمات والتهديدات التي استهدفت المسيحيين في بغداد والموصل ومدن أخرى إلى نزوح 1,380 عائلة مسيحية إلى منطقة حكمة إقليم كردستان وسهول نينوى بحلول نهاية العام. وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إن أكثر من نصف السكان المسيحيين قد غادروا البلاد منذ سنة 2003، وأن نسبة العائلات المسيحية بين اللاجئين العراقيين لا تتماشى مع نسبتهم بين السكان.

وبشكل عام، عادت أعداد قليلة فقط من المشردين إلى مكان الإقامة الأصلي. فقد عاد عدد لا يستهان به من النازحين داخلياً، يبلغ 420,000 شخص، وعدد أصغر من اللاجئين، يبلغ نحو 80,000 نسمة، إلى مكان الإقامة الأصلي، خاصة في محافظتي بغداد وديالى، في الفترة 2008 - 2009.

وحدث تقلص كبير خلال العام في أعداد العائدين من النازحين واللاجئين على حد سواء؛ فبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر، كانت مستويات عودة النازحين واللاجئين 51 بالمائة فقط مما كانت عليه في سنة 2009. وقالت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن 61 بالمائة من النازحين الذين تم استطلاع رأيهما والذين عادوا إلى بغداد في السنوات الأربع الماضية نادمون على عودتهم، بسبب الإرهاب وانعدام الأمن، وإن 87 بالمائة من مجموع الذين استطاعوا إرائهم قالوا إن دخلهم ليس كافياً لتغطية حاجات أسرهم. (لا ترُوج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لعودة اللاجئين إلى البلد نظراً لأنعدام الأمن.) كما أعرب اللاجئون العائدون أيضاً عن مخاوف بخصوص عدم كفاية الرعاية الصحية، وقلة الفرص التعليمية، والنقص في المساكن. ومن بين اللاجئين الذين عادوا، هناك 77 بالمائة لم يعودوا إلى مساكنهم الأصلية بسبب انعدام الأمن أو خوفهم من أن يتم استهدافهم. وقال آخرون إن العودة إلى منازلهم كانت مستحيلة إما بسبب الأضرار التي لحقت بالمنازل أو لوجود آخرين يسكنون منازلهم.

وهناك إجراءات قانونية وإدارية لاستعادة الممتلكات وإخلاء من وضعوا اليد عليها، إلى جانب نظام للمنح والخصصات للعائدين وللذين يتم إخاؤهم من المنازل التي استولوا عليها. فقد قدمت الحكومة مخصصات قيمتها 1.5 مليون دينار عراقي (1,290 دولارا) لكل أسرة عائدة تقوم بشطب أسماء أفرادها من لوائح أسماء النازحين داخلياً أو اللاجئين. وقالت وزارة الهجرة والمهجرين إن 52,967 أسرة كانت قد تسلمت هذه المنحة وإن 3,856 طلباً إضافياً كانت لا تزال قيد النظر، بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وتوجد في البلاد ستة مراكز لمساعدة العائدين، مع أن أحد المراكز في بغداد بقي معطلاً لمدة أشهر ابتداءً من نيسان/أبريل، لأنعدام الدعم من وزارة الهجرة والمهجرين. وكان برنامج المساعدة الخاص بإسكان النازحين معقداً من الناحية البيروقراطية ولم يؤد إلى نتائج مرضية.

وقد ظل قرار رئيس الوزراء رقم 440، الذي صدر في أواسط سنة 2008 ونص على إخلاء النازحين في الداخل من المباني الحكومية، مرة أخرى بدون تنفيذ. وقد انتهت فترة السماح بخصوص الإخلاء في أواسط العام، وبدأ عدد حالات الإخلاء يرتفع في النصف الثاني من العام. وفي الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر، تم تسليم 18 أمر إخلاء شفرياً وثمانية أوامر إخلاء خطية إلى تجمعات نازحين في بغداد؛ كما تم إخلاء مجمعات النازحين في الأيمن ومعسكر القوة الجوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم إخلاء 2,000 أسرة من النازحين في الحلة. كما تم إخلاء مائتي أسرة من النازحين في الفرات، وقال مسؤولون في مجلس المحافظة في كربلاء إن أوامر الإخلاء صدرت لـ 34 تجمعاً للنازحين في المحافظة في أيار/مايو. واستطاعت بعض التجمعات التفاوض مع السلطات لتأجيل إخلائها. وكانت التجمعات المهددة بالإخلاء بشكل خاص هي تلك التي تقيم في مبانٍ حكومية مهجورة كانت الوزارة المعنية ترغب في استعادتها، وتلك التي تقيم قرب أنابيب النفط. وتم في بعض المحافظات تزويد الذين تم إخاؤهم بمنح من الأرضي في موقع بديلة، لكن عمليات الإخلاء جرت في حالات كثيرة بدون بدائل صالحة.

وفي حين أنه لا توجد لدى الحكومة سياسة شاملة لعكس آثار أعمال التطهير الطائفي، إلا أنها شجعت العودة إلى المناطق الآمنة التي وقعت فيها أعمال عنف في السابق. وقد وعدت الحكومة بتوفير الخدمات الضرورية لدعم العائدين إلى محافظتي بغداد وديالى عند عودتهم إلى منازلهم؛ لكن هذه الوعود ظلت إلى حد بعيد مجرد وعد لم يتم الوفاء بها. وأشار الكثير من المنظمات الإنسانية والزعماء السنّة إلى عدم اتخاذ الحكومة خطوات لعكس آثار أسوأ حالات التطهير الطائفي، وزعموا أن الحكومة ترغب في ثني اللاجئين والنازحين العرب السنّة عن العودة. وقد نفى المسؤولون الحكوميون هذه الاتهامات بشدة. وترى الحكومة أن العقبات العملية هي التي كانت تنتهي أعداداً أكبر عن العودة في حالات كثيرة. مثلاً، اعتمدت سياسة الحكومة الخاصة باستعادة الأملاك على الطلبات الفردية التي يقدمها صاحب الملك، وكثيراً ما كانت هذه الطلبات تبقى دون تقديم في نظام قانوني متقل إلى حد يفوق طاقته. وهناك كثير من أصحاب الملك الذين لم يتقدموا بطلبات لاستعادة أملاكهم، خوفاً من قيام من سيتم إخاؤهم بأعمال انتقامية ضدهم. كما أن نظام استعادة الأملاك كان معقداً أكثر من اللزوم ويصعب استكماله.

وكانت السياسة الوطنية التي اعتمدت في سنة 2008 لمعالجة مسألة التهجير قد أدت إلى بعض التدابير الإيجابية للمهجرين، بما في ذلك استعادة الأملاك، ولكن لم يكن قد تم الاتفاق على خطة لحل مستدام بحلول نهاية العام. وفي 29 أيلول/سبتمبر، حيث مثل الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان للنازحين، أثناء زيارة قام بها إلى البلد، الحكومة والمجتمع الدولي علىبذل جهود أقوى لتوفير حقوق

الإنسان للنازحين وتلبية احتياجاتهم الإنسانية واحتياجاتهم للتنمية على المدى الطويل، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وقد سمحت الحكومة، عبر وزارة الهجرة والمهجرين، للنازحين داخلياً بالاتصال بمنظمات إنسانية محلية ودولية، وقامت بجمع معلومات عن النازحين داخلياً وبتوفير قسط من الحماية والمساعدة على شكل معونات إنسانية. ولم تستهدف الحكومة النازحين داخلياً أو تجبرهم على العودة في ظل ظروف خطيرة.

حماية اللاجئين

العراق ليس طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 الملحق بها. ولا تكفل قوانينها منح حق اللجوء أو وضع اللاجيء، كما أن الحكومة لم تضع نظاماً لتوفير الحماية لللاجئين. وكانت الحكومة توفر، في الممارسة العملية، الحماية ضد ترحيل أو عودة اللاجئين إلى بلاد قد تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى جماعة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي.

وقد تعافت الحكومة بوجه عام مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل توفير الحماية والمساعدة لنحو 40,000 لاجئ يقيمون في البلاد. وقد انخفض خلال العام عدد التقارير عن مهاجمة اللاجئين واعتقالهم في وسط وجنوب البلاد، مع أنهم ظلوا مستهدفين من حين لآخر في هجمات تشنها جماعات طائفية ومتطرفون و مجرمون.

وعوماً، حفقت مجموعات اللاجئين الأكراد من تركيا وإيران مستوى مرتفعاً من الاندماج في مناطق حكمة إقليم كردستان. فبالنسبة لغالبية الأكراد الإيرانيين الـ 7,825 الذين قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بتسجيلهم للاجئين في الشمال، ظل خيار الاندماج محلياً هو الخيار الأفضل والأرجح. أما مجموعات اللاجئين في المناطق الوسطى والجنوبية من البلد، خاصة أولئك الذين يُعتقد أنهم استفادوا من مزايا إبان عهد النظام السابق، كالفلسطينيين، والأهوازيين في الجنوب، والعرب السوريين في بغداد والموصل، فكانت فرصهم للاندماج أقل وما زالوا يواجهون تمييزاً ويحتاجون إلى الحماية.

وقد بدأت الحكومة تسجيل اللاجئين الأكراد من تركيا الذين تعرف بهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وعدهم 15,626 نسمة، في تشرين الثاني/نوفمبر. ويقيم معظم هؤلاء اللاجئين منذ سنة 1998 في مخيم تدبره المفوضية في مخمور، في محافظة إربيل. وتضمنت عملية التسجيل إصدار بطاقات هوية توفر قدرًا أكبر من القدرة على التنقل، ومن فرص العمل، وإمكانية الحصول على وثائق مدنية. وكان المرجو أن تؤدي عملية التسجيل إلى زيادة توفر إمكانية العودة طوعاً واندماج فعلي للمجموعة في الوسط المحلي.

ووفقًا للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، انخفض العنف العام في وسط العراق وكذلك الهجمات التي تستهدف الفلسطينيين. وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية، ظل اللاجئون الفلسطينيون يعانون من شعور عميق بالقلق لعدم اتضاح وضعهم في النسيج المجتمعي. وأدت الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون إلى جعلهم في أدنى المراتب من ناحية

الوضع الاقتصادي الاجتماعي؛ وقد عزى السبب في تراجع وضعهم الاقتصادي جزئياً إلى فقدان فرص العمل بسبب التمييز ضدهم. وأفادت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنها عملت مع وزارة الهجرة والمهجرين لتوفير بطاقات هوية لـ 11,500 فلسطيني الذين ما زالوا في البلاد. وقد أصدرت وزارة الداخلية، بالتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، حوالي 10,000 بطاقة هوية للفلسطينيين، وكان هناك حوالي 2,000 بطاقة أخرى في سبيلها إلى الإصدار بحلول نهاية العام. وتيسّر هذه البطاقات للفلسطينيين قدرة أكبر على التنقل داخل البلد.

الأشخاص غير المنتدين إلى دول

تقدير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مجموع عدد عديمي الجنسية في البلاد بأقل من 120,000 نسمة، معظمهم من الذين بدأوا فعلاً عملية الحصول مجدداً على الجنسية. وتتوقع مديرية الجنسية العامة في وزارة الداخلية حل جميع هذه القضايا خلال الستين القادمتين. وقد تمكّن أكثر من 25,000 شخص من استعادة جنسيتهم منذ 2003، منهم 4,000 نجحوا في ذلك خلال هذا العام، بناء على المادتين 17 و 18 من قانون الجنسية لعام 2006. لكن نحو 54,500 شخص من البدون (أي، بدون جنسية) الذين يعيشون كبدو رحل في الصحراء قرب محافظات البصرة وذي قار والسماءة في الجنوب، كانوا لا يزالون بدون جنسية بحلول نهاية العام. وفي الشمال، كان هناك عدد يقدر بنحو 560 كردياً سورياً عديمي الجنسية مسجلين كطلابي لجوء.

احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم 3

ينص الدستور على حق المواطنين في تغيير حكومتهم بالوسائل السلمية، وقد مارس المواطنون هذا الحق من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة تقوم على حق الانتخاب العام.

الانتخابات والمشاركة السياسية

جرت انتخابات برلمانية في 7 آذار/مارس، تم الإدلاء فيها بنحو 12 مليون صوت، من أصل 18.9 مليون ناخب مسجل. وقد فازت الحركة الوطنية العراقية السنوية (التي يشار إليها عادة باسم "العراقية")، بقيادة رئيس الوزراء السابق إياد علاوي، بأكبر عدد من المقاعد وهو 91 مقعداً في مجلس النواب الذي يضم 325 عضواً. وتلا ذلك في عدد المقاعد ائتلاف دولة القانون ذو الغالبية الشيعية، بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي حصل على 89 مقعداً، بينما حصل التحالف الوطني العراقي وتحالف كردستان على 70 و 57 مقعداً، بالترتيب، واحتفظ تحالف كردستان بـ 47 مقعداً بعد أن انفصل حركة التغيير عن التحالف في تشرين الثاني/نوفمبر. وفازت ببقية المقاعد كل صغيرة من الأقليات، ومرشحون مستقلون. وأعلنت بعثات المراقبة الدولية وشبكات المراقبين المحلية أن الانتخابات كانت خالية من التزوير على نطاق واسع أو منتظم.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نتائج الانتخابات الأولية في 27 آذار/مارس، بناء على فرز 100 بالمائة من الأصوات، وحل نحو 200 شكوى. وصادقت المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات في 1 حزيران/يونيو. وبعد استيفاء المتطلبات الإجرائية بخصوص المدة الزمنية الضرورية، انعقد مجلس النواب الجديد في 14 حزيران/يونيو، لكنه رفع جلساته بعد أقل من 20 دقيقة كي يوفر المزيد من الوقت لكتل السياسية للتفاوض على تشكيل الحكومة. وبعد ثمانية أشهر من

المفاوضات، عاد مجلس النواب أخيراً إلى الانعقاد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وانتخب رئيساً للمجلس ونائبين للرئيس. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، كلف الرئيس طلاباني الماليكي بتشكيل حكومة جديدة. وأقر مجلس النواب بالإجماع هذه الحكومة الجديدة في 21 كانون الأول/ديسمبر.

وكان عدد الذين اقترعوا في هذه الانتخابات يفوق عدد الذين أدلو بأصواتهم في انتخابات مجلس النواب لعام 2005 بـ 100,000 صوت؛ بينما كانت نسبة الذين أدلو بأصواتهم 62 بالمائة من مجمل عدد الناخبين المسجلين، مقارنة بـ 76 بالمائة منهم في سنة 2005، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الزيادة العظيمة في عدد الناخبين المسجلين، والتي نتجت عن حملات مكثفة لتسجيل الناخبين قامت بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما وضعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تدابير لمكافحة التزوير وإجراءات للتعامل مع الشكاوى، إذ عانى الأمر الصادر عن الهيئة القضائية الانتخابية في 19 نيسان/أبريل. وكانت نتائج إعادة فرز الأصوات في بغداد متطابقة إلى حد كبير مع نتائج الفرز الأول، مما بدد أية مخاوف كانت لا تزال متبقية بخصوص مخالفات في الانتخابات.

وقد شهدت الأسابيع الثلاثة الأخيرة من الحملة الانتخابية سلسلة من التفجيرات الإرهابية، كان معظمها يستهدف المرشحين السنة ومرشحي "العراقية"، وأيضاً الآشوريين والمسحيين. وفي يوم الانتخابات، قُتل 42 شخصاً وجُرح 110 في هجمات في بغداد، بينما قُتل وأصيب عدد آخر في مدن أخرى في مختلف أنحاء البلاد. وأفادت التقارير بأن 228 شخصاً قتلوا في حوادث عنف مرتبطة بالانتخابات أثناء الأسابيع الثلاثة الأخيرة من الحملات الانتخابية قبل 7 آذار/مارس، بينما قُتل 178 آخرون في أعمال عنف بعد الانتخابات وقبل إعلان النتائج الرسمية في 27 آذار/مارس. وكانت مستويات العنف أقل بشكل واضح من المستوى الذي شهدته الانتخابات العامة في سنة 2005.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المؤلفة من تسعه مفوضين يعينهم مجلس النواب، هي المسؤولة حصراً عن إدارة الانتخابات، بما في ذلك مراقبة الاقتراع الرسمية وعددها 49,640 مركزاً. وقد رحبت المفوضية بمشاركة قوية ودعم فني من المجتمع المدني، وبالمرأفيين من دول أخرى وبالمنظمات الدولية. وأصدرت المفوضية أوراق تفويض إلى 114,500 مراقب محلي من أكثر من 492 منظمة رصد وطنية، و 657 مراقباً من 35 منظمة دولية، و 476,366 ممثلاً لكيانات سياسية.

وكان يحق للأحزاب السياسية والمرشحين الأفراد ترشيح أنفسهم أو قبول ترشيح جماعات أخرى لهم، بما في ذلك ابتداع من جانب عدد محدود من الأحزاب السياسية عقدت انتخابات أولية داخلية للتوصل إلى وضع قائمة مرشحيها. ولم تفرض الحكومة قيوداً على المعارضين السياسيين، ولم تتدخل في حقهم في التنظيم أو السعي من أجل كسب أصوات الناخبين أو نشر آرائهم والترويج لها، باستثناء الحظر القانوني المتعلق بدعم حزب البعث.

وتم استبعاد بعض المرشحين إذ اعتبروا غير مؤهلين لخوض الانتخابات. فقد منع قانون المسائلة والعدالة الصادر في سنة 2008 (قانون اجتثاث البعث) البعضين النشطاء والبعثيين السابقين من كانوا يحتلوا مناصب رفيعة، من الترشح لمناصب انتخابية. وفي 14 كانون الثاني/يناير، استبعدت هيئة المسائلة والعدالة نحو 500 مرشح اعتبرتهم غير مؤهلين لخوض الانتخابات لعلاقات مزعومة مع حزب البعث. وتم في ما بعد إعادة 63 مرشحاً، بإشراف لجنة مخصصة للنظر في هذا الأمر

تابعة لمجلس النواب. وأثرت نصف قرارات الإقصاء الباقي على وطنين علمانيين، بمن فيهم مرشحون من كتلة العراقية. وكان بإمكان الأحزاب السنوية التي تأثرت قوائمها بقرارات الهيئة أن تعين مرشحين بدائل، على أساس طوعي. وكان بإمكان المرشحين الواردة أسماؤهم على قائمة المستبعدين اللجوء إلى عملية استئناف للقرار من خلال محكمة تميز خاصة مخولة مراجعة قرارات هيئة المساءلة والعدالة.

ولأن محكمة التمييز لم تتمكن من إنهاء مراجعتها لـ 210 طلبات استئناف قبل الموعد النهائي لطباعة أوراق الاقتراع، أصدرت المحكمة رأياً قانونياً في 3 شباط/فبراير بالسماح للمرشحين الذين تقدموا بطلب استئناف رسمي بخوض انتخابات آذار/مارس، شريطة أن يخضع المرشحون الذين يفوزون بمقاعد أبناء النظر في استئنافاتهم لعملية غربلة بعد الانتخابات. وانتهت محكمة التمييز من عملية الغربلة هذه في نهاية المطاف قبل اليوم المحدد للاقتراع، وأعادت تأهيل 26 مرشحاً.

وكانت الأحزاب السياسية في البلاد تمثل إلى أن تكون منظمة على أساس دينية أو عرقية. وكانت الأحزاب الإسلامية الشيعية، مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الدعوة الإسلامية والتيار الصدري، وأيضاً الأحزاب القومية الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، هي القوى السياسية المهيمنة. وكان بين اللاعبين السياسيين الآخرين حزب "العراقية" العلماني والحزب الإسلامي العراقي السنوي وأحزاب الأقليات العرقية، مثل الحركة الديمقراطيّة الأشورية. وكانت عضوية بعض الأحزاب السياسية تعود على الأعضاء بامتيازات خاصة في مجال التوظيف والتعليم. ويُقال إن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني كانا يفضلان أعضاءً هم على غيرهم في مجال التوظيف في الوظائف الحكومية. وكان مجموع المشاركون في الانتخابات 160 حزباً عادياً، و 36 مستقلاً، و 10 أحزاب ومرشحين من الأقليات. وفي الشهر الذي سبق الانتخابات، وقعت الاختلافات الحزبية السياسية الخمسة الكبارى ميثاق شرف خاص بالانتخابات تتعدد فيه بعدم إثارة التوترات الطائفية أو العرقية، وتتعهد بقبول نتائج الانتخابات.

ينص قانون الانتخابات لسنة 2009 على انتخابات قائمة على القوائم المفتوحة في دوائر انتخابية متعددة. وقد أسهم أسلوب القوائم المفتوحة في تعزيز الشفافية في النشاطات الانتخابية، ومساءلة المسؤولين المنتخبين، لكنه خلق تحديات إضافية في مجال تنقيف الناخبيين، وتصميم بطاقات الاقتراع، وسائل أخرى متصلة بالتحضير للانتخابات، مما تطلب تأجيل يوم الاقتراع لمعظم الناخبيين من 21 كانون الثاني/يناير إلى 7 آذار/مارس. وتضمنت إجراءات الانتخابات فترات اقتراع خاصة لعناصر الأمن وللمواطنين الموجودين في مستشفيات أو في السجون. وقد رفع القانون عدد مقاعد البرلمان من 275 إلى 325 مقعداً. وخصص القانون ثمانية من هذه المقاعد لتعويض الأقليات: خمسة للمرشحين المسيحيين من بغداد ونينوى وكركوك وإربيل ودهوك؛ واحد لليزيدي ممثل لنينوى؛ واحد لعضو من الصابئة-المندائيين مثل لبغداد؛ واحد لائز من طائفة الشبك، ممثل لنينوى. كما نسق القانون كيفية استخدام المصطلحات التي تحدد النازحين داخلياً، وفتح المجال أمام الاقتراع من خارج البلاد فتمكن اللاجئون والمواطنون الموجودون في الخارج من الإدلاء بأصواتهم.

وينص الدستور على أن تشكل النساء 25 بالمائة من أعضاء مجلس النواب. وقد تم انتخاب 81 امرأة لعضوية مجلس النواب، من بينهم مرشحات انتخبن بأسلوب القائمة المفتوحة. وكانت النساء قد ترأسن اثنتين من اللجان الدائمة في مجلس النواب السابق، وعددها 24 لجنة. وكانت هناك خمس

نساء في وزارة الحكومة السابقة، التي ضمت 37 وزيراً: وزيرة الدولة لشؤون المرأة ووزيرة الدولة لشؤون المحافظات، ووزيرات حقوق الإنسان والبيئة والإعمار والإسكان. وكان هناك ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء ينتمون إلى مجموعات من الأقليات الدينية والعرقية: وزيرة حقوق الإنسان، وزير الصناعة والمعادن، ووزير الشباب والرياضة. وتوجد في الحكومة الحالية وزيرتان من أصل 44 منصباً وزارياً (وزيرة الدولة لشؤون المرأة وزيرة الدولة بدون وزارة)، وثلاثة وزراء من الأقليات الدينية والعرقية: وزير البيئة، ووزير الشباب والرياضة، وزير الدولة لشؤون المحافظات. وتوجد في مجلس النواب الحالي امرأتان ترأس كل منهما لجنة دائمة.

كانت حكومة إقليم كردستان قد خططت لعقد انتخابات محلية في تشرين الثاني/نوفمبر ل المجالس المحافظات في السليمانية وإربيل ودهوك، لكنها أجلت الموعد. ولم يكن برلمان كردستان قد حدد موعداً جديداً للانتخابات بحلول نهاية العام. وأشارت تقارير صحفية إلى أن حكومة إقليم كردستان أجلت موعد الانتخابات من أجل تجنب خسائر انتخابية متوقعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، حيث يتوقع لحركة التغيير المعارضة أن تكسب أصواتاً انتخابية.

القسم 4 الفساد الحكومي والشفافية

رغم أن القانون ينص على عقوبات جنائية على الفساد من جانب موظفي الدولة، إلا أن الحكومة لم تطبق هذا القانون بشكل فعال. وقد انتشر الفساد في الحكومة على نطاق واسع، وظل هناك انطباع قوي لدى المواطنين بوجود فساد في الحكومة وإفلات المسؤولين من العقاب. وكان الترهيب والنفوذ السياسي عاملين مؤثرين في بعض مزاعم الفساد، وكان المسؤولون يستخدمون أحياناً عملية "اجتثاث البعث" لتحقيق أغراضهم السياسية والشخصية. وتبيّن مؤشرات الحكم في العالم التي يصدرها البنك الدولي أن الفساد كان مشكلة خطيرة. وفي تموز/يوليو، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقريراً عن ظروف العمل والنزاهة لدى الموظفين في أربع وزارات. ووجد التقرير أن 24 بالمائة من الموظفين الذي يتعاملون يومياً مع قطاع الأعمال الخاص في وزارة التجارة تلقوا عرضاً واحداً على الأقل بالرشوة، وأن 72 بالمائة من كل الموظفين في السلك المدني لا يشعرون بأنه سيكون لديهم حماية كافية في حال قيامهم بالتبليغ عن فساد داخل وزارتهم، وأن 73 بالمائة من هؤلاء لا يشعرون بأنه سيكون لديهم الحماية الكافية من الأذى البدني لو فعلوا ذلك. وكانت وسائل الإعلام ومسؤولو مكافحة الفساد في الحكومة يشieren دوماً وبشكل مستمر إلى تفشي الفساد في المجتمع.

ولقد تزايدت في الأشهر الستة الأولى من هذا العام الملاحقة القضائية لقضايا الفساد، إلا أن المسؤولين الذين يقومون بمحاربة الفساد واجهوا قيوداً سياسية واجتماعية مستمرة، علاوة على القيود التي فرضتها عليهم قدراتهم المحدودة. كما واجهوا تهديدات وهجمات فعلية. وقال أحد المفتشين العاملين إن الأشخاص القائمين على التحقيق في الفساد "يواجهون مخاطر جسيمة من دون تزويدهم بوحدات أمن شخصي وتدابير حماية أخرى كي يتمكنوا من أداء وظيفتهم والبقاء على قيد الحياة في الوقت نفسه". وفي 26 أيلول/سبتمبر، قُتل ليث محمد، الذي كان قد نفذ عدة مذكرات إلقاء قبض صادرة من هيئة النزاهة، وهو في طريقه إلى العمل عند حاجز على مدخل المنطقة الدولية. وكان هذا ثانياً موظف من هيئة النزاهة يُقتل بمسدس كاتم للصوت. وقالت هيئة النزاهة إن 40 من

موظفيها قد قتلوا أثناء أداء مهامهم منذ سنة 2004. ولم تتوفر معلومات موثوقة فيها عن طبيعة الفساد في السلطة القضائية ومدى انتشاره، ولكن كان هناك اعتقاد واسع بوجود هذا الفساد.

وكانت المؤسسات التي تكافح الفساد مبعثرة، والتفاعل فيما بينها يعيقه غياب الإجماع على دورها، وكان ذلك راجعاً بشكل جزئي إلى انعدام التشريعات الفعالة وأيضاً عدم وجود إرادة سياسية كافية لاستئصال الفساد واسع الانتشار. وظل انعدام المساءلة والمحاسبة منتشرًا على نطاق واسع، وقد عزز ذلك العديد من النصوص القانونية، واللوائح التنظيمية غير الواضحة، والشفافية المحدودة.

ولا يتيح القانون للمواطنين وغير المواطنين، بما في ذلك وسائل الإعلام الأجنبية، الاطلاع على المعلومات الحكومية. ويشترط القانون على مسؤولين حكوميين معينين، مثل الوزراء وحكام المحافظات وأعضاء البرلمان، تقديم إقرار الذمة المالي، لكن الحكومة لم تقم بإنفاذ هذا الشرط. وأفادت هيئة النزاهة أن 24 بالمائة فقط من أعضاء مجلس النواب الجدد قد امتنعوا للقانون، بينما كان 76 بالمائة من أعضاء المجلس السابق (مجلس ما قبل انتخابات 7 آذار/مارس) قد امتنعوا له. وامتنع له أيضاً عشرة من أصل 18 من حكام المحافظات. وكانت نسبة الامتناع بين الوزراء 100 بالمائة.

وهيئه النزاهة، التي تشكلت في عام 2004 كمفاوضة النزاهة العامة، هي الكيان الحكومي المسؤول عن منع الفساد والتحقيق في قضايا الفساد في جميع الوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية في جميع أنحاء البلاد (باستثناء إقليم حكمة كردستان). وتعرف هيئة النزاهة، التي يعمل فيها حوالي 1,300 موظف، تقاريرها إلى مفوض النزاهة ، في حين يتمتع مجلس النواب بسلطة إحلال القضايا إلى المحققين القضائيين للنظر في احتمال الملاحقة القضائية. وكان رئيس الوزراء قد عين مفوض النزاهة في سنة 2007. لكن مجلس النواب لم يصادق على تعيينه إطلاقاً، ولذلك يظل معرضاً لاستبداله حسب مشيئة رئيس الوزراء. وينطبق القول نفسه على معظم المفتشين العامين.

ولا يجوز لهيئة النزاهة، بناء على أمر صادر عن رئيس الوزراء، أن تبادر من تلقاء نفسها بالتحقيق في أية قضايا، وينص الأمر على أن يقوم المفتشون العامون في الوزارات بالبدء في المراحل الأولية لقضايا التحقيقات. ومع أن الأمر ظل سارياً، حيث قام المفتشون العامون بالبدء في المراحل الأولية في 95 بالمائة من جميع التحقيقات، إلا أن هيئة النزاهة بدأت المراحل الأولى من عدة تحقيقات في أشخاص مهمين، بمعرفة مكتب رئيس الوزراء. ويوجد مفترش عام في كل وزارة، مهمته القيام بعمليات التدقيق الداخلي، والتقصي، والتحقيق، من أجل تقليل الاحتيال والتبذير والفساد. وقد عنى أمر رئيس الوزراء على الصعيد العملي أن الوزراء هم الذين يتحكمون بأي تفتيش في الفساد داخل وزارتهم، وأتاح لهم إمكانية وقف إجراءات ملاحقة الفساد ضد موظفيهم. وهناك حالات موثقة قام فيها الوزراء بالأمر بوقف مواصلة قضايا تحقيق رئيسية في اتهامات بالفساد. وكما كان الحال في الأعوام الماضية، قام الوزراء فعلياً بتعطيل التحقيقات عن طريق عدم تقديم المعلومات أو عدم الامتناع للطلبات الخاصة بمثول المسؤولين أمام المحكمة.

كما يشترط الحصول على موافقة رئيس الوزراء قبل المضي قدماً في قضايا الفساد ضد أعضاء مجلس الرئاسة أو مجلس الوزراء. ولم تتوفر معلومات حول حالات محددة استخدم فيها رئيس الوزراء والوزراء تلك التكتيكات خلال العام. وذكرت السلطات القضائية أن هذه الممارسة شكلت عقبة كبيرة أمام ملاحقة قضايا الفساد قضائياً.

تلزم إحدى فقرات قانون أصول المحاكمات الجزائية (136 [ب]) المدعي العام بالحصول على موافقة الوزير المختص قبل إحالة أي موظف في وزارته إلى المحاكمة لجريمة تتعلق بواجباته الرسمية. وقد تمت في سنة 2009 حماية 54 شخصاً من الملاحقة القضائية باستخدام هذه المادة. وفي النصف الأول من هذا العام، أوقف الوزراء 96 تحقيقاً. وكان التهديد باللجوء إلى المادة 136 [ب] أو الامتناع عن تقديم المعلومات كافياً عادة لوقف التحقيقات. مثلاً، وضع وزير الداخلية حداً لتحقيق في فساد إداري ومالى في صفة شراء الوزارة لأجهزة كشف متغيرات [أفادت تقارير أنه مشكوك في فاعليتها] من شركة بريطانية، مع أن المفتش العام في الوزارة قرر أن 75 بالمائة من قيمة العقد أعطيت لمسؤولين حكوميين كرشاوي.

وبينما بقىت هيئة النزاهة غير متطورة كمؤسسة، خاصة في المحافظات، استمرت الهيئة في زيادة عدد الاعتقالات المتعلقة بالفساد. في الأشهر الستة الأولى من هذا العام، تم تحويل 982 قضية إلى المحكمة، مقارنة بـ 972 قضية في سنة 2009. وفي الأشهر الستة الأولى من العام، تم الحصول على 181 حكم بالإدانة، مقارنة بـ 285 في سنة 2009. ووفقاً لهيئة النزاهة، تمت إحالة نحو 2,300 منهم إلى المحاكم خلال العام حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى إصدار أحكام بالسجن على 600 شخص. وأشارت تقديرات إلى أن 10 بالمائة من الأشخاص الذين تمت إدانتهم هم مسؤولون حكوميون يحتلوا منصب مدير عام فما فوق. وكان أكبر عدد من الموظفين الذين أحيلوا إلى النظام القضائي من وزارة الدفاع، تليها وزارة الداخلية ووزارة البلديات والأشغال العامة. وفي 30 أيار/مايو، اعتقلت هيئة النزاهة ثلاثة مدراء من مصرف تملكه الدولة، وأصدرت مذكرات قبض على أربعة تجار وعلى صاحب شركة عراقية بتهمة استخدام أموال حكومية لتمويل مصلحة تجارية خاصة.

وبإضافة إلى المفتشين العامين في الوزارات والمفتشين العامين في بلدية بغداد، تقوم هيئة حل نزاعات الملكية العقارية والهيئة العليا للحج والعمرة ومؤسسة السجناء السياسيين والأوقاف الدينية المتعددة بالبلاد وديوان الرقابة المالية، وهو أقدم هيئة لمكافحة الفساد في البلد، بإجراء عمليات التدقير الخارجي في وزارات وهيئات الحكومة. ويقوم ديوان الرقابة المالية أيضاً بعمليات التدقير في حسابات مكاتب رئيس الوزراء، ومجلس الرئاسة، ورئيسة مجلس النواب، وأيضاً النفقات التي يطالب أعضاء مجلس النواب بتسيدها.

وإلى جانب المؤسسات الثلاث الأساسية المتمثلة في هيئة النزاهة والمفتشين العامين وديوان الرقابة المالية، توجد لدى مجلس النواب لجنة للنزاهة مسؤولة عن الإشراف على السلطة التنفيذية وهيئات مكافحة الفساد. وقد أصدر رئيس الوزراء أمراً تفيذياً تم بمقتضاه تأسيس المجلس المشترك لمكافحة الفساد في عام 2007 من أجل توحيد مبادرات مكافحة الفساد؛ ويضم المجلس ممثلي عن هيئة النزاهة، والمفتشين العامين، وديوان الرقابة المالية، ولجنة النزاهة التابعة لمجلس النواب، ومجلس القضاء الأعلى، ويرأسه الأمين العام لمجلس الوزراء.

وواصلت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية الكشف عن الفساد، لكن قدرتها على القيام بذلك كانت محدودة.

وقد نشرت الحكومة في 24 آذار/مارس استراتيجية مكافحة الفساد للسنوات 2010-2014 التي تحدد أكثر من 200 تحدٍ متعلق بمكافحة الفساد، إلى جانب خطة عمل لمعالجة كل منها. ويضطلع المجلس

المشترك لمكافحة الفساد، بقيادة هيئة النزاهة، بمسؤولية الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية، التي تسعى أيضاً إلى تحقيق مشاركة الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية وممثلي المجتمع المدني والصحفيين في رصد عملية التنفيذ. وبحلول نهاية العام كانت 29 وزارة من أصل الوزارات الـ 34، قد امتثلت لمتطلب الاستراتيجية الذي يفرض عليها تقديم خطة لمكافحة الفساد كي تقوم هيئة النزاهة بدراستها.

وفي سنة 2008، شكلت حكومة إقليم كردستان لجنة لمكافحة الفساد، مكونة من مسؤولين حكوميين من أجل دراسة مستويات الفساد وتقديم توصيات حول كيفية منع الفساد. وتعاقدت حكومة إقليم كردستان مع شركة محاسبة دولية لدراسة مؤسسات حكومة الإقليم وتقديم التوصيات بشأن إجراءات مكافحة الفساد. وفي تموز/يوليو 2009، أعلن رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بربازاني ملخصاً لنتائج تقرير شركة المحاسبة، بما في ذلك استراتيجية لمكافحة الفساد أوصى التقرير باعتمادها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشأ أعضاء مجلس نواب حكومة إقليم كردستان لجنة النزاهة في كردستان، بهدف إنشاء ديوان رقابة مالي مركزي وللجنة نزاهة في الإقليم. وبحلول نهاية العام، لم يكن قد تحقق بعد الاندماج بين ديوان الرقابة المالية في إربيل وديوان الرقابة المالية في السليمانية، كما لم تكن هيئة النزاهة العراقية قد تلقت إذنا بالعمل بشكل رسمي في منطقة حكومة إقليم كردستان.

وفي 21 نيسان/أبريل، تمت تبرئة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني لعدم كفاية الأدلة في تهم معينة تتعلق بالفساد وسوء الإدارة داخل وزارته، التي تشرف على برنامج الحصص الغذائية الحكومية الضخم في البلاد. وكان السوداني لا يزال طليق السراح، وكانت هيئة النزاهة ما زالت تواصل التحقيق في تهم فساد أخرى ضده لدى حلول نهاية العام، بينما أشار آخرون إلى وجود عزم على إلغاء حكم البراءة. وكان السوداني قد استقال من منصبه في أيار/مايو 2009 ثم وجهت إليه تهمة الفساد وجرى اعتقاله أثناء محاولته الفرار من البلاد. وأطلقت المحكمة سراح شقيق السوداني، المدعو صباح السوداني، الذي كان قد اعتقل أيضاً بعد توقيفه وفي حوزته مبلغ 170 مليون دينار عراقي (150,000 دولار) ومحاولته رشوة ضابط شرطة. وقد تمت إدانة ثلاثة من المسؤولين في وزارة التجارة كانوا متورطين في القضية، بما في ذلك مدير عام مجلس الجنوب، بالقصیر في أداء مهامهم الوظيفية؛ وحكم على واحد منهم بالحبس لمدة عامين وعلى كل من الآخرين بالحبس لمدة عام واحد.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009 اكتشفت السلطات أن رئيسة قسم المحاسبة في أمانة بغداد، مع 13 شخصاً آخرين، من بينهم عدة أقارب لها، قد اختلسوا أكثر من 23 مليار دينار (20 مليون دولار). واعتقلت السلطات المتهمين الـ 13، لكن رئيسة القسم تمكنت من الفرار من البلاد. وقامت السلطات الحكومية بالتنسيق مع الدول المجاورة باعتقالها في 19 حزيران/يونيو، وأيضاً استعادة جزء كبير من الأموال المسروقة. وكان المشتبه فيهما ما زالوا معتقلين بحلول نهاية العام.

وبحلول نهاية العام، كان مفهوم النزاهة وعدة مفتشين عاملين يفتقرن إلى التمتع بكمال سلطاتهم، لأن أسماءهم لم تُقدم بعد للمصادقة عليها في البرلمان، كما ينص القانون.

يمتحن الدستور أعضاء مجلس النواب حصانة من الاعتقال ما لم يُضبط العضو متلبساً بارتكاب عمل إجرامي أو يتم اتهامه في جنائية ويُسقط عنه مجلس النواب حصانة بأغلبية الأصوات.

كانت لدى الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان كشوف مضمونة بالمرتبات الحكومية، فقد قامت الوزارات ومؤسسات القطاع العام باستخدام موظفين "خياليين" غير موجودين، وكانت المسؤولية السياسية شائعة على جميع مستويات الحكومة. وكانت الوزارات قد بدأت في تأسيس نظام مؤتمت لإيداع المرتبات في حسابات مصرافية تخص الموظفين وللقيام بالتفتيش على أماكن العمل، بالتعاون مع ديوان الرقابة المالية، من أجل تقليل ظاهرة الموظفين "الخياليين" غير الموجودين. واستمر تقلص معدلات الغياب والفرار بين قوات الأمن العراقية. وكان هناك خلال العام حوالي مليون موظف على كشوف المرتبات في حكومة إقليم كردستان، من بين إجمالي عدد السكان البالغ 3.9 مليون نسمة تقريباً.

وقد أخضعت الأحزاب السياسية هيئة النزاهة لعدد من المحاولات عالية المستوى للتأثير على إجراءات الملاحقة القضائية. ويُقال أيضاً أن أعضاء من المجلس التشريعي حاولوا الضغط على المحكمة في مناسبات عديدة.

وقد كانت هناك تقارير في المحافظات الـ 18 جمياً، على المستويات الوطنية والإقليمية، عن عمليات مناقصات عامة غير شفافة، ومحسوبيّة (أي محاباة) في عمليات التعاقد، وحرية تصرف مفرطة مننوحه للموظفين الحكوميين في القرارات المتعلقة بالمشتريات.

ذلك كان الفساد موجوداً على امتداد حدود البلاد. وقدم تقرير إعلامي في 22 أيلول/سبتمبر تفاصيل عن عملية أمنية ضد شاحنات تقوم بتهريب النفط إلى خارج البلاد. وقد عملت الحكومة بشكل مستقل وبالتعاون مع المجتمع الدولي لمعالجة المسائل الهيكلية والمسائل المتعلقة بالقدرات في هذا الشأن.

واشتكت المؤسسات التجارية المحلية والأجنبية في منطقة حكومة إقليم كردستان من أن حكومة الإقليم لم تكن تعلن عن مناقصات منح العقود قبل موعد إبرامها بوقت كافٍ على نحو يسمح للأصحاب الأعمالي التجارية المحليين بالمنافسة، ومن أن المحاباة السياسية والشخصية هي التي كانت تحدد النتائج.

وظل المسؤولون عن مكافحة الفساد وإنفاذ القانون والمسؤولون القضائيون، إلى جانب أعضاء من المجتمع المدني وأجهزة الإعلام، يواجهون التهديدات والتخييف بسبب ملاحقتهم النشطة للممارسات الفاسدة.

القسم 5

موقف الحكومة من قيام هيئات دولية ومنظمات غير حكومية بالتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

كان سجل الحكومة في التعاون مع المنظمات غير الحكومية خلال العام غير متسق. فعلى الرغم من أن الحكومة أعربت عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها في مسائل حقوق الإنسان، كما تبين من مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل، كان التعاون العملي محدوداً، وقد تذرعت الحكومة بالقيود الأمنية. وكان تعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية واضحاً أثناء الانتخابات، حيث تم نشر عشرات الآلاف من المراقبين المستقلين لرصد الانتخابات في كل أنحاء البلاد.

وأسهمت نشاطات المنظمات غير الحكومية في البلاد وجهودها المناصرة للديمقراطية خلال العام في تعزيز الحكم الديمقراطي. ومع أن المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان بقيت مرتبطة بحزب سياسي معين أو طائفة دينية معينة، إلا أن المجال لعمل منظمات غير حكومية مستقلة بدأ يأخذ في الظهور والاتساع. وكانت فروع المنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي تخدم النساء، هي الأكثر تقدماً. لكن المنظمات غير الحكومية بشكل عام ظلت تواجه تحديات عديدة، ولم تكن بشكل منتظم متراساً واقياً من إخفاقات الحكومة وانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد أصدرت الحكومة في 25 كانون الثاني/يناير قانوناً خاصاً بالمنظمات غير الحكومية كان الغرض منه تيسير تسجيل وعمل هذه المنظمات مع توفير حماية إضافية لها من الإجراءات الحكومية المُرهقة أو التعسفية. وكان من بين التدابير الواردة في هذا القانون الجديد ما يلي: يُسمح للمنظمات غير الحكومية أن تتلقى التمويل الأجنبي وأن ترتبط بكيانات أجنبية (بما في ذلك مثلاً الأمم المتحدة والجمعية الدولية للصلب الأحمر) من دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة؛ ولا يجوز للحكومة أن ترفض تسجيل منظمة غير حكومية بدون أن تبرر هذا الرفض بناءً على نص صريح في القانون؛ وتم إلغاء العقوبات الجنائية (بما في ذلك الحبس) التي كانت تفرض على المنضمين إلى عضوية منظمة غير حكومية لم يتم تسجيلها بالشكل الصحيح؛ ولا يجوز للحكومة أن تقوم بعملية التدقيق في حسابات منظمة غير حكومية أو تقنيش مكاتبها بدون مبرر؛ ويتعين على الحكومة أن تحصل على أمر من المحكمة كي تعلق عمل منظمة غير حكومية أو تصادر ممتلكاتها. وقد أصبح هذا القانون الجديد ساري المفعول في 7 نيسان/أبريل. وكان مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصدده وضع التنظيمات التي تتناسب مع القانون الجديد. وكان هناك مكتب واحد فقط في البلاد موجود في بغداد هو الذي يقبل تسجيل المنظمات غير الحكومية.

كما وردت تقارير خلال العام عن قيام رجال الشرطة بزيارات غير معلنة وترهيبية لمكاتب بعض المنظمات غير الحكومية، حيث كانوا يتطلبون الاطلاع على الصور الفوتوغرافية، وتفاصيل جوازات السفر، وأسماء وعناوين جميع العاملين في المنظمة وأفراد أسرهم. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن القانون الجديد كان يسعى إلى تصحيح هذا الوضع.

وقد استمر الوضع الأمني السيئ في تقييد عمل المنظمات غير الحكومية. ففي 18 كانون الثاني/يناير، قتل مسلحون خمسة أشخاص من منظمة غير حكومية محلية إنسانية في مكتبهما في بغداد، وقاموا بعد ذلك بتفجير سيارة مفخخة، مما تسبب في جرح اثنين من الشرطة التي استجابت للحادث. لكن هذا النوع من الهجمات المباشرة التي تستهدف المنظمات غير الحكومية بشكل محدد ظل نادراً. ولم تتخذ الحكومة خطوات خاصة لحماية المنظمات غير الحكومية من الاستهداف أو المضايقة.

كانت المناطق الكردية تضم مجتمعاً نشطاً من المنظمات غير الحكومية، مع أن المنظمات غير الحكومية المحلية الكردية كانت ترتبط عموماً بصلات وثيقة مع الحزبين السياسيين، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتتلقى التمويل منها. وقد دعمت حكومة إقليم كردستان والأحزاب السياسية الكردية بصفة عامة الأنشطة والبرامج الإنسانية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

كان موقف الحكومة المركزية تجاه المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ي يقوم على التعاون المعتمد. ولم تفرض الحكومة إجراءات تسجيل إضافية على هذه المنظمات، باستثناء ضرورة الحصول على تأشيرات السفر والإقامة للموظفين الأجانب. ولم تتوفر معلومات عن وجود آلية محاولات حكومية لرفض منح تأشيرات لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية، أو تقييد دخولهم إلى البلاد. ونتيجة للمخاوف الأمنية وكلفة معالجة هذه المخاوف، قامت منظمات غير حكومية دولية كثيرة بإنشاء مكاتب لها في إربيل، في منطقة حكومة إقليم كردستان، ثم عينت موظفين محليين للقيام بنشاطات خارج الإقليم.

وقد تعاونت الحكومة عموماً مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ومع المنظمات الحكومية الدولية المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال، حول قرار مجلس الأمن 1883 (عام 2009) يونامي بتقديم النصح والدعم والعون للحكومة وللمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن انتخابات مجلس النواب التي جرت في 7 آذار/مارس، والتي أعلنت بعثات المراقبين الدولية وشبكات المراقبين العراقية أنها كانت خالية من التزوير المنتظم أو المنتشر على نطاق واسع. وقد سمحت الحكومة بزيارات قام بها ممثلو الأمم المتحدة على جميع المستويات؛ مثلاً، زيارة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان للنازحين داخلياً، وولتر كين، في أواخر أيلول/سبتمبر، وزيارة المنسق رفيع المستوى للقضايا العراقية-الكونية العاملة [الشؤون المفقودين والممتلكات الكويتية] في الأمم المتحدة، السفير غينادي تارازوف. وتقوم يونامي والمنظمات المرتبطة بها بنشر التقارير بشكل منتظم حول طائفة واسعة من القضايا. ولم ترد آلية تقارير عن آلية محاولات حكومية لمنع إصدار أو توزيع منشورات يونامي.

وقد قامت الحكومة في 2008 بالتوقيع على اتفاق مقر مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منح اللجنة وضعًا قانونيًّا وتمثيلًا دائمًا في البلاد. ولم يكن مجلس النواب قد صادق على الاتفاق بحلول نهاية العام، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر استفادت رغمًا عن ذلك من أحکام الاتفاق.

وظلت جميع التحقيقات غير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان مقيدة. وعزت الحكومة القيود إلى الوضع الأمني وإلى سياستها المتعلقة بالسماح فقط لوزارة حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر بإمكانية الوصول المقيد لمنشآت الاحتجاز. ولم تسمح الحكومة بصفة عامة للمنظمات غير الحكومية بزيارة مراكز الاحتجاز أو السجون. وقد اجتمعت وزارة حقوق الإنسان مع مراقبى المنظمات غير الحكومية المحلية واستجابت لاستفساراتهم عن طريق فتح تحقيقات قامت بها الوزارة بشأن الانتهاكات المزعومة التي بلغوا عنها. واستهلت وزارة حقوق الإنسان في سنة 2009 أيضًا برنامجاً لتدريب ممثلين عن 32 منظمة محلية غير حكومية على زيارة السجون ومراقبة أحوالها.

وحاولت وزارة حقوق الإنسان الوطنية رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومناصرة الضحايا ومساعدتهم، وأصدرت تقارير علنية عن السجون ومراكز الاحتجاز والأقليات وضحايا الإرهاب. ولكن الموارد المحدودة والتعاون الضعيف من قبل الوزارات الأخرى حدّاً من فعالية الوزارة. وكانت فعالية سلطات حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان محدودة هي أيضًا بسبب الافتقار إلى الموظفين المدربين وإلى المتابعة الفعالة لقضايا حقوق الإنسان في جميع أجهزة الحكومة.

وقد أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب في 2008 تشريعًا يؤسس المفوضية العليا لحقوق الإنسان كهيئة مستقلة . وفي كانون الأول/ديسمبر 2009 تم تشكيل لجنة خبراء لانتقاء مدراء المفوضية، لكن مجلس الوزراء لم يكن قد صادق على عضويتها بحلول نهاية العام. ولم تسهم الحكومة بأي تمويل، وكان الدعم من مجتمع المانحين الدوليين محدوداً. وقد حثت لجنة مجلس النواب علينا على رفع المعايير في مراكز الاحتجاز والسجون الحكومية، واعتبرت منظمات حقوق إنسان ذات مصداقية هذه الجهود قيمة. وشكلت الهيئة التشريعية لحكومة إقليم كردستان لجنة خاصة لتناول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والمحتجزين، ولكنها لم تنشر أي تقارير علنية.

القسم 6 التمييز وإساءات المجتمع والاتجار في الأشخاص

ينص الدستور على أن جميع المواطنين متتساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو النوع الاجتماعي (ذكر/أنثى) أو الطائفة أو الرأي أو المعتقد أو الجنسية أو الدين أو الأصل. كما يحظر القانون التمييز على أساس العرق أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي. إلا أن الحكومة لم تتفذ هذه الأحكام بفعالية.

المرأة

ينص الدستور على المعاملة المتساوية للجميع أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي (الذكورة والأنوثة)؛ إلا أن التمييز كان موجوداً في الممارسة العملية، ولم يكن تطبيق المعاملة المتساوية منتظاماً. وكان للاقتدار إلى الأمان في البلاد بصفة عامة وللتامي النزعات المحافظة لدى المجتمع تأثير سلبي خطير على المرأة.

يجرم قانون العقوبات الاغتصاب، ولا يتطرق لاغتصاب من قبل الزوج، ويفرض عقوبة بالسجن مدى الحياة كحد أقصى لمن يرتكب جريمة الاغتصاب. ولم تتوفر تقديرات موثوقة عن عدد حوادث الاغتصاب أو مدى فعالية الحكومة في تطبيق القانون.

ويحظر الدستور جميع أشكال العنف وإساءة المعاملة في إطار الأسرة والمدرسة والمجتمع. وأشارت تقارير منظمات غير حكومية محلية وأجهزة الإعلام إلى أنه لم يتم في أغلب الأحيان الإبلاغ عن قضايا العنف المنزلي أو الأسري أو معاقبتها، حيث جرى العرف على معالجة أمر هذه الإساءات في إطار الأسرة والعشيرة. وقد شكلت المضائقات التي يتعرض لها الموظفون القانونيون العاملون في قضايا العنف المنزلي علاوة على الاقتدار إلى العدد الكافي من رجال الشرطة والموظفين القضائيين عقبة أخرى أمام تقديم مرتكبي جرائم العنف المنزلي إلى العدالة.

ولا توجد قوانين محددة تتعلق بالعنف المنزلي أو الأسري. ووفقاً لقانون العقوبات، يحق للزوج قانوناً معاقبة زوجته "في إطار حدود معينة يحددها القانون أو العرف". وقد كانت القوانين القائمة غير مطبقة على نطاق واسع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف المنزلي.

ورغم عدم توفر إحصاءات موثوقة فيها، وأشارت تقارير منظمات غير حكومية إلى أن العنف المنزلي ضد المرأة ظل يمثل مشكلة خطيرة خلال العام.

وكان العنف المنزلي منتشرًا أيضًا على نطاق واسع في إقليم كردستان، بما في ذلك الضرب، وإطلاق النار، والحرق. وتلعب المرأة دوراً غير متساوٍ في إطار الأسرة والمجتمع في الإقليم. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا قد جعلت من الأسهل على النساء الاتصال بآخرين من غير أفراد أسرهن المباشرة، أدى ذلك أحياناً إلى نزاعات عنيفة حول من الذي تستطيع المرأة التحدث معه أو ما الذي تستطيع المرأة القيام به خارج المنزل. خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2009، سجل بنك معلومات حقوق الإنسان، وهو منظمة محلية غير حكومية، 363 حادث ضرب نساء، و295 تهديدًا تم الإبلاغ عنه، و40 جريمة قتل، و32 حادث اعتداء جنسي على النساء في منطقة حكومة إقليم كردستان.

وقد ظلت جرائم الشرف أو القتل لغسل العار مشكلة خطيرة. ويسمح القانون الساري حالياً بالأخذ باعتبارات "الشرف" لتخفيض الأحكام الصادرة بحق المذنبين.

و جاء في تقرير صادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سنة 2009 أن جرائم الشرف كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد. ففي الأشهر التسعة الأولى من 2009 ، سجلت منظمة بنك معلومات حقوق الإنسان المحلية غير الحكومية، 314 حادث وفاة بالحرق (125 حالة من الانتحار حرقاً و 189 جريمة قتل بالإحرق)، مقارنة بـ 234 حادث وفاة بالحرق خلال نفس الفترة من عام 2008.

وذكر مسؤول عن حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان في 2008 أن حكومة الإقليم لا تعتبر جريمة الشرف مختلفة من الناحية القانونية عن القتل، وهو ما يجعل عقوبة القتل دفاعاً عن الشرف متساوية للعقوبة على جريمة القتل. لكن طبيعة الجريمة جعلت من الصعب على السلطات العثور على أدلة كافية من أجل الملاحقة القضائية. وأفادت سلطات حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان بأن 117 امرأة قُتلن دفاعاً عن الشرف في سنة 2008؛ وأفادت حكومة الإقليم أن مجموع جرائم الشرف في سنة 2009 كان 528 جريمة قتل. وتعتبر يونامي ومرأقو المجتمع المدني أن هذين الرقمين أقل من الواقع. وكانت سلطات حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان ولجنة رصد جرائم الشرف في حكومة الإقليم، والتي تشكلت في عام 2007، ناشطة في مجال قضايا المرأة، خاصة في ما يتعلق باتخاذ خطوات لوضع حد لجرائم الشرف.

وتوجد في البلاد ملاجيء لإيواء النساء تابعة للقطاعين العام والخاص، لكن الأماكن فيها محدودة والخدمات المتوفرة ضئيلة، مع توفير ملاجيء القطاع الخاص مستوى أفضل قليلاً من الخدمات. وتحرص هذه الملاجيء على إبقاء المعلومات المتعلقة بأماكن وجودها سرية. ويتعاون بعض المنظمات غير الحكومية مع العاملين في مجال الصحة النفسية في المجتمعات المحلية، الذين توظفهم وزارة الصحة، ويقدمون المساعدة لضحايا العنف الجنسي [أي العنف على أساس الجنس]. وعملت منظمات غير حكومية أخرى على تقديم المساعدة القانونية لضحايا. كما لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً في توفير الخدمات لضحايا العنف المنزلي الذي لم يتأقلمن أية مساعدة من الحكومة. وكثيراً ما كانت السلطات تتوسط بين النساء وعائلاتهن للتوصيل إلى حل سلمي حتى تعود المرأة إلى المنزل. وكانت الخيارات المتوفرة للنساء المقيمات في الملاجيء ضئيلة جداً تكاد تتلاخص بالزواج أو العودة إلى أسرهن (الأمر الذي كثيراً ما كان يقود إلى إساءة الأسرة أو المجتمع من جديد معاملة الضحية).

يحظر القانون أية علاقات جنسية خارج إطار الزواج لأي سبب كان، بما في ذلك الاستهواء توسلاً لعلاقات جنسية الذي كثيراً ما يكون موجوداً في حالات التحرش الجنسي. وتتضمن العقوبات الغرامات والحبس. ويوفر القانون الجنائي إمكانية إلغاء العقوبة إذا تزوج الطرفان المشاركان في العلاقات الجنسية اللذان كانوا غير متزوجين. ولم تتوفر معلومات بخصوص مدى فعالية إنفاذ الحكومة للقانون. ونظراً للتقاليд الاجتماعية والاقتصادية من الضحية ومرتكب التحرش الجنسي معاً، كان ضحايا التحرش الجنسي عادة يتربدون في السعي إلى الملاحة عبر وسائل الانتصاف القانونية.

وقد احترمت الحكومة بشكل عام الحقوق الأساسية للأزواج والأفراد في اتخاذ قرارات حرة ومسؤولية بخصوص عدد وتوقيت وتباعد إنجاب الأطفال، وفي التمتع بوسائل القيام بذلك بحرية من دون التعرض للتمييز أو الإكراه أو العنف. وباستثناء انعدام الأمان بشكل عام في البلاد وما يرافق ذلك من صعوبات اقتصادية، لم تكن هناك عوائق أمام الحصول على معلومات عن تنظيم الأسرة، ووسائل منع الحمل، وخدمات صحة الأمومة، بما في ذلك توفر خدمات مسؤولين مهرة أثناء عملية الوضع، ورعاية الحوامل، وخدمات الولادة الضرورية ورعاية ما بعد الولادة. وتلقت نساء كثيرات رعاية طبية غير ملائمة بسبب نقص العاقيرات الضرورية، وصعوبة النقل إلى مؤسسات متخصصة، وافتقار العاملين الصحيين إلى التدريب في مجال الرعاية الطارئة أثناء الولادة. وكانت النساء معرضات لنسبة أعلى من مخاطر نتائج ولادة غير سليمة بسبب ارتفاع معدلات فقر الدم، والفتراء القصيرية التي تفصل بين مرات الحمل، والزواج والحمل المبكر. وقد أفاد تقرير أصدرته يونامي في سنة 2008، بأن وسائل منع الحمل لم تكن متوفرة لـ 10.8 بالمئة من النساء المتزوجات الراغبات في الحصول عليها. وتدل الإحصاءات التي جمعتها منظمات دولية أن نسبة وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة بلغت 75 وفاة لكل 100,000 ولادة حية في البلاد في سنة 2008. ولم تتوفر إحصاءات موثوقة عن إمكانية الحصول على خدمات تشخيص وعلاج الأمراض المعدية المنقولة عن طريق ممارسة الجنس، بما في ذلك نقص المناعة المكتسبة، بسبب الحساسيات الثقافية.

وعلى الرغم من أن الدستور يحظر ممارسة التمييز الجنسي (على أساس الذكور والإناث)، أعادت المعايير الاجتماعية المحافظة قدرة النساء على ممارسة حقوقهن بشكل مساوٍ للرجال في الواقع العملي. وقد ذكرت النساء في جميع أنحاء البلاد تعرضهن للضغط عليهم كي يرتدين الحجاب. واستهدف المتطرفون الإسلاميون النساء لمجرد ممارستهن الأنشطة العادلة، مثل قيادة السيارات وارتداء البنطال (البنطلون)، في محاولة لإجبارهن على البقاء في المنزل وارتداء الحجاب والالتزام بتفسير محافظ للإسلام. ووردت أيضاً تقارير مفادها أن المتطرفين الإسلاميين واصلوا استهداف النساء في عدد من المدن، مطالبين إياهن بالتوقف عن ارتداء الملابس ذات الطابع الغربي وتغطية رؤوسهن أثناء تواجدهن في الأماكن العامة.

وكانت وزارة الدولة لشؤون المرأة التي تضم فريقاً مهنياً مكوناً من 18 موظفاً، تعمل بشكل أساسي كمكتب لخطيط السياسات دون ميزانية مستقلة أو قدرة على تعين المزيد من الموظفين.

وعانت النساء من تمييز اقتصادي في مجال الوصول إلى والتمتع بالوظائف والمهن، والقروض، والإنصاف في الأجور لقاء عمل مشابه أو إدارة أعمال مشابهة لما يؤديه الرجال. وكان تأثير الوضع الأمني على قدرة النساء على العمل خارج المنزل أكبر بكثير من تأثيره على الرجال. وقد أدت قوانين العمل الضعيفة وعدم وجود قانون للتوظيف قائم على إتاحة فرص متساوية للنساء والرجال

إلى ترك النساء مستضعفات عرضة للفصل التعسفي من العمل. وكانت جهود الحكومة لمكافحة التمييز الاقتصادي ضد النساء ضئيلة جداً وغير منتظمة.

الأطفال

ينص الدستور على أن كل من يولد من أم عراقية أو أب عراقي يعتبر مواطناً. وكانت الحكومة ملتزمة بشكل عام بحقوق الأطفال ورفاهيتهم، على الرغم من أنها حرمت الأطفال غير العراقيين من المزايا. وكان على الأسر غير العراقية أن تدفع تكاليف الخدمات التي كانت تقدم مجاناً للأطفال العراقيين، مثل خدمات المدارس الحكومية العامة والخدمات الصحية. ولم يكن من حق غير العراقيين، باستثناء بعض مئات من الأسر الفلسطينية، الاستفادة من البرنامج الوطني لتوزيع الحصص الغذائية.

والتعليم الأساسي إلزامي للأطفال المواطنين لمدة ستة أعوام، وقد بلغت نسبة التلاميذ الذين تابعوا الدراسة حتى الصف الخامس 89 في المائة. والتعليم مجاني للأحداث في جميع المراحل.

وقد ظل توفير المساعدة للأطفال الشوارع من بين التحديات التي تواجه الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وبقي في البلاد عدد كبير من أطفال الشوارع، نتيجة الحرب وما تلاها من قتال طائفى. كما أن هجمات المتطرفين أدت إلى تبنيهم أطفال. ولا يجيز القانون التبني، بل يمكن فقط قيام الأسرة الممتدة أو الأصدقاء القادرين على ذلك بتولي الوصاية على الطفل في العراق. ولا يسمح القانون للأجانب بالحصول على وصاية قانونية على الأطفال العراقيين. وعلى الرغم من وجود دور للأيتام، يكاد لا يوجد أي دليل يشير إلى وجود تقليد راسخ بالتبني غير الرسمي للأطفال من دون صلة القرابة.

لا يحظر القانون ختان الإناث، وهو ممارسة شائعة خاصة في المناطق الريفية في إقليم كردستان ومناطق أخرى في البلاد حيث تقيم مجتمعات كردية. وكان لدى العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل وقف ختان الإناث أدلة غير موثقة على أن 90 بالمائة من النساء في القرى الريفية قد تم ختنهن، وتصل النسبة إلى 30 بالمائة في المناطق الحضرية. ولم تقدم الحكومة أي مساعدات تنكر لضحايا ختان الإناث.

وفي 6 شباط/فبراير، أصدرت جمعية المساعدة خلال الأزمات والتعاون الإنمائي (وادي) نتائج دراسة عينة علمية عن ختان الإناث في إقليم كردستان، أشارت إلى أن غالبية النساء في الإقليم قد خضعن لهذه العملية. وفي 16 حزيران/يونيو، أصدرت منظمة "هيومان رايتس ووتش" تقريراً وصفت فيه تجارب بنات ونساء تعرضن لعملية ختان الإناث. وفي 6 تموز/يوليو، أصدرت اللجنة العليا للإفتاء في اتحاد علماء المسلمين الكردستاني فتوى تعلن أن "ختان الإناث" ممارسة ترجع إلى ما قبل الإسلام وينبغي تجنبها لأسباب صحية. وفي 12 تموز/يوليو، طلبت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان من الشيوخ أن يشيروا في عظاتهم وفي خطب الجمعة إلى أن ختان الإناث ليس من السنن الإسلامية.

وقد استمرت عادة الزواج من فتيات صغيرات (قد لا يتجاوز عمرهن 14 عاماً)، خصوصاً في المناطق الريفية، رغم عدم توفر إحصاءات حول ذلك.

يحظر القانون العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج لأي سبب كان، بما في ذلك الاغتصاب. كما يحظر القانون إنتاج أو استيراد أو نشر أو حيازة مواد مكتوبة أو رسوم أو صور أو أفلام تخدش العفة أو الحياة العام (بما في ذلك المواد الإباحية الجنسية أو البورنوجرافيا من أي نوع كان). ويعتبر الاغتصاب جريمة فادحة، يمكن أن تؤدي إلى أحكام مطولة بالسجن، بما في ذلك السجن مدى الحياة. وتتضمن العقوبات على خدش العفة أو الحياة العام الغرامات والحبس. ولم تتوفر معلومات بخصوص مدى فعالية إنفاذ الحكومة للقانون. ونظراً للتقاليд الاجتماعية والاقتصاص من الضحية ومرتكب العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج على حد سواء، كان ضحايا الجرائم الجنسية عادة يتزدرون في السعي إلى الملاحة عبر وسائل الانتصاف القانونية.

لا يحتاج الأفراد إلى موافقة الأهل للزواج متى بلغوا من العمر 18 سنة. وبالتالي فالسن الأدنى القانوني لممارسة الجنس بموافقة الطرفين هو 18 سنة.

وعلى الرغم من القوانين الموجودة ضد عمالة الأطفال، كثيراً ما عمل الأطفال بصورة غير قانونية في المزارع أو في تجارة الشوارع. وقد قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تمشياً مع قانون العمل، بتأسيس خدمة تقتيس لضمان الالتزام بالقانون في ما يتصل بمنع عمالة الأطفال في القطاعين الخاص والعام.

ليست البلاد طرفاً في اتفاقية لا هاي بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، لعام 1980. ولمزيد من المعلومات عن خطف الأطفال من جانب أحد الوالدين عبر الحدود الدولية، ترجى مراجعة التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية حول الامتثال لاتفاقية في الموقع الشبكي

http://travel.state.gov/abduction/resources/congressreport/congressreport_4308.html

معاداة السامية

غادرت غالبية الطائفة اليهودية، التي كان عددها يقدر بنحو 117,000 في سنة 1947، البلاد في السنوات التي تلت إنشاء دولة إسرائيل في 1948 مباشرةً. وقد غادر جميع من بقي من اليهود تقريباً البلد على امتداد العقود التالية. وبقي في بغداد أقل من 10 يهود، ولا يُعرف عن إقامة أي يهودي آخر في أية مناطق أخرى في البلد.

وينص القانون الجنائي على أن كل من يروج لمبادئ الصهيونية، وكل من يرتبط بمنظمات صهيونية أو يساعدها بتقديم العون المادي أو المعنوي لها أو يعمل بأي شكل لتحقيق الأهداف الصهيونية، معرض لعقوبة الإعدام.

ولم ترد أية تقارير عن أية أعمال معادية للسامية.

الاتجار بالأشخاص

للحصول على معلومات عن الاتجار بالأشخاص، ترجى مراجعة تقرير الاتجار بالأشخاص الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنويًا، في الموقع الشبكي www.state.gov/g/tip.

المعاقون

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص المصابين بإعاقات جسدية في التوظيف والتعليم والحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الحكومية. وقد طبقت الحكومة القانون في القطاع الحكومي، ولكنها لم تطبقه في القطاع الخاص. وبذلت الحكومة جهوداً لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومشاركتهم في انتخابات 7 آذار/مارس.

وينص الدستور أن على الحكومة أن توفر الرعاية والتأهيل للمعاقين وذوي الحاجات الخاصة، عن طريق التشريعات والقوانين التنظيمية، بغية دمجهم في المجتمع. ولا توجد قوانين تحظر التمييز ضد ذوي الإعاقات البدنية والحسية والذهنية والعقلية في مجالات التوظيف والتعليم والحصول على الرعاية الصحية أو توفير خدمات الدولة الأخرى. وتظل إمكانية وصول المعوقين إلى المبني متباعدة من مكان آخر.

توجد لدى الحكومة برامج تهدف لمساعدة المعاقين؛ لكن العديد من التقارير الإعلامية وبنق التحديات التي تواجهها هذه البرامج، وهي تحديداً عدم توفر العاملين المؤهلين المدربين، ووجود أعداد كبيرة من ذوي الحاجات الخاصة. وقد ركز معظم التقارير الإعلامية على الذين بُررت أطرافهم وعلى الأشخاص الذين يعانون من إصابات بدنية جسيمة أخرى، والأشخاص الذين يعانون من الصدمة الذهنية/النفسانية. وتقوم وزارة الصحة بتوفير الرعاية الطبية والإعانات وإعادة التأهيل، عندما يتتوفر ذلك، ويمكن للمعاقين أن يصبحوا مؤهلين للتنقي إعانات من وكالات أخرى، بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء. وتشغل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عدة مؤسسات للأطفال والأحداث المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة. وتتراوح أحدث تقديرات وزارة الصحة لعدد المصابين بإعاقات جسدية وعقلية ما بين مليونين وثلاثة ملايين شخص، أي نحو 10 بالمائة من مجموع السكان.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

يضم سكان البلاد العرب والأكراد والتركمان والكلدانين والأشوريين والأرمن. والمزيج الديني هو الآخر متتنوع على نفس النحو. ويعتبر الكثيرون الأشوريون والكلدانين جماعات إثنية متميزة عن المجموعات السكانية الأخرى، إذ يتكلّم الأشوريون والكلدانيون لغة مختلفة، ويحافظون على التقاليد المسيحية، ولا يعتبرون أنفسهم عرباً. وفي البلاد أيضاً مواطنون من أصول إفريقيّة، يُعرفون باسم "العراقيون السود"، وهو مجموع سكانية يقول ممثلوها إن عددها يقدر بأكثر من مليون نسمة. ووفقاً للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، يوجد أكبر تجمع للعراقيين السود في البصرة؛ كما يقيم عدد كبير منهم في مدينة الصدر في بغداد.

ينص الدستور على أن اللغتين العربية والكردية هما اللenguاتان الرسميتان للبلد. كما يكفل الدستور أيضاً للمواطنين حق تعليم أبنائهم بلغتهم الأم، كالتركمانية والسريانية والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية بما يتفق مع المنهاج التعليمي الحكومي، أو تعليمهم بأي لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

كان التمييز ضد الأقليات الإثنية مشكلة خلال العام. وكانت هناك تقارير متعددة بقيام السلطات الكردية بالتمييز ضد الأقليات، بما في ذلك التركمان والعرب واليزيديين والآشوريين، وذلك في الأراضي المتنازع عليها والموجودة في الواقع تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان. ووفقاً لهذه التقارير، حرمت السلطات بعض القرى من الخدمات، واعتقلت الأقليات دون مراعاة الأصول القانونية، واحتجزتهم في مواقع لم يُكشف عنها، وضغطت على مدارس الأقليات للتدرис باللغة الكردية. وكثيراً ما كانت الأقليات الإثنية والدينية في محافظة التأميم (كركوك) تتهم قوات الأمن الكردية باستهداف العرب والتركمان. وكانت الأدلة فلليلة جداً داخل المحافظات الثلاثة في حكومة إقليم كردستان على قيام حكومة الإقليم بالتمييز ضد الأقليات الإثنية والدينية، إذ تقوم مجتمعات الأقليات بإدارة مدارسها وهي ممثلة في كل من البرلمان والسلطة التنفيذية في حكومة الإقليم.

يُقال إن الفلسطينيين تعرضوا للاعتقال والاحتجاز والمضائق وإساءة المعاملة على يد الشرطة وعلى أيدي أفراد يتظاهرون بأنهم شرطة وأفراد عاديين من بين عامة الناس. ويحظر قانون المواطن الصادر في عام 2006 على الفلسطينيين الحصول على الجنسية، كما يحظر على اليهود الذين هاجروا إلى بلدان أخرى استعادة جنسيتهم العراقية.

وأفادت مجموعة سكانية عددها 1.5 إلى 2 مليون عراقي أسود بوجود تمييز اقتصادي واجتماعي ضدها. وقدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في تشرين الأول/أكتوبر 2009 أن أكثر من 80 بالمائة من العراقيين السود كانوا عاطلين عن العمل. وأفادت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات بأن كثيراً منهم كانوا يعملون كعمال أو خدم منازل.

إساءة المعاملة والتمييز في المجتمع وأعمال العنف بناءً على التوجه الجنسي أو هوية نوع الجنس (الجندري)

لا توجد قوانين تحظر تحديداً العلاقات الجنسية المثلية، مع أن القانون الجنائي يحظر ممارسة "اللوساط"، بصرف النظر عن نوع الجنس. وينص القانون على عقوبة بالسجن فقط إذا كان "الضحية" تحت سن 18 عاماً. ولم تكن هناك بيانات حول مدى حدوث القيام بالملحقة القضائية، إذا كانت قد تمت أي ملحقة قضائية على الإطلاق، بسبب ممارسة الوساط. وبسبب التقاليد الاجتماعية والاقتصاد من الضحية ومن مرتكبي أفعال المثلية الجنسية بدون موافقة الطرفين، والملحقة القضائية للمشاركين بالتراصي في هذه العلاقات، لم يتم التبليغ عن هذه الأنشطة.

وفي ضوء القانون، تعتمد السلطات على اتهامات بخدش الحياة العام أو اعتراف بممارسة الجنس مقابل المال (أي البغاء، الذي يحظره القانون) من أجل الملاحقة القضائية لأعمال المثلية الجنسية. وكثيراً ما كان المثليون يواجهون الاضطهاد والعنف من أسرهم ومن جهات غير حكومية. وكانت الإجراءات المستخدمة لاعتقال هؤلاء الأفراد تستخدم أيضاً لاعتقال غير المثليين، الذين ربما أقاموا علاقات جنسية مع غير أزواجهم ثم انفصالاً عنهم.

ونتيجة للتقاليд الاجتماعية واحتمال الاضطهاد، بما في ذلك الهجمات العنيفة، لم تعمل منظمات للمثليات أو المثليين الجنسيين أو مزدوجي الميول الجنسية، أو الخناشى وذوي الميول المغايرة لهويتهم الجنسية، في العلن، ولم تجر مظاهرات الاعتزاز بالمثلية الجنسية أو احتفالات لمناصرة حقوق

المثليين. وكان التمييز الاجتماعي المبني على التوجه الجنسي والهوية الجنسانية في التوظيف والمهنة والإسكان أمرا شائعا. ولم تتوفر معلومات عن التمييز في مجال الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية بسبب التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. ولم تبذل الحكومة أية جهود لمعالجة هذا التمييز.

وعلى الرغم من تقلص عدد حالات التمييز والعنف ضد المثليين والمثليات التي تم التبليغ عنها في سنة 2009، ظل العنف والتمييز ضد هؤلاء الأشخاص مستمرا. ففي 23 حزيران/يونيو، أفادت صحيفة الغارديان اللندنية أن الشرطة في كربلاء هاجمت واحتجزت ستة أشخاص، منهم اثنان من المثليين، وسحاقيّة واحدة، وشخصان من ذوي الميول المغايرة لهويتهم الجنسية. وورد في المقال أن أحد الرجلين توجّه إلى المستشفى بعد يومين مصابا بجروح في عنقه مذعّياً أن الشرطة قامت بتعذيبه. وفي 29 حزيران/يونيو، أفادت صحيفة البيئة الجديدة عن اعتقال شباب مثليين في سن الجامعة، رُغم أنهم اعترفوا بارتكابهم أعمالاً "غير أخلاقية". وشرحت هذه المقالة الخطوات القانونية التي تم اتخاذها للحصول على أمر قضائي قبل القيام بعملية التفتيش والاعتقال، واختتمت بعبارة "تحية لثاك الأعين اليقطة (القوى الأمنية/المخبرين) التي تلاحق كل المثليين".

ولم تكن السلطات قد أعلنت لدى حلول نهاية العام عن اعتقال أو محاكمة أي شخص بسبب قتل أو تعذيب أو احتجاز أي من السحاقيات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والخناثي.

تحتوي أجزاء أخرى من هذا التقرير على معلومات متصلة بالأمر (أنظر الأقسام 1. ج، و2. ج، و5.6.).

القسم 7 حقوق العمل

أ. حق تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها

ينص الدستور على أن لكل المواطنين الحق في تشكيل النقابات والاتحادات المهنية والانضمام إليها، مع قيود معينة. وكانت اللوائح التنظيمية المعتمدة من عهد صدام حسين، والتي لا تزال سارية المفعول، تفرض قيوداً وشروطًا على هذه الحقوق. ويجوز قانوناً للعاملين في القطاع العام، الذين لا يشغلون مناصب "تنفيذية"، تشكيل الاتحادات والانضمام إليها، ولكن اللوائح التنظيمية صنفت معظم العاملين في القطاع العام على أنهم يشغلون مناصب "تنفيذية". ويجوز للعاملين في المشاريع والشركات التي تملّكها الدولة أن يشكلوا نقابات وينضموا إليها. ونقابات العاملين في القطاع العام والشركات المملوكة للدولة ليست مستقلة؛ فهي تعمل برعاية الدولة. كما يجوز لموظفي القطاع الخاص الذين يعملون في هيئات فيها أكثر من 50 موظفاً أن يشكلوا أو ينضموا إلى نقابات لها حقوق محدودة. وفي حين تتمتع النقابات العمالية في القطاع الخاص بحق السعي للحصول على التحكيم الحكومي في المنازعات العمالية، إلا أنه لا يحق لها الإضراب.

وينص قانون العمل رقم 150 لعام 1987، الذي لا يزال نافذاً، على أن نقابات العمل "تلعب دوراً فعالاً في تنظيم علاقات العمل، وفي حماية حقوق العمال، وفي تطوير شخصياتهم". إلا أنه اعتبر جميع العاملين في القطاع العام تقريباً "مسؤولين تنفيذيين" حكوميين، وهو ما جعلهم غير مؤهلين قانوناً لتشكيل النقابات العمالية أو الانضمام إليها. ولا يعطي هذا القانون حقوق العمال المهاجرين. وقد ألغي هذا البند في الواقع العملي النقابات العمالية وحق تشكيل النقابات والاتحادات المهنية.

والانضمام إليها في القطاع العام الكبير. وعلى الرغم من أن عدد النقابات والاتحادات الرسمية ما زال غير محدد، قام العمال في الهيئات والشركات التي تملكها الدولة بالتنظيم بصفة عامة وفقاً للقطاعات التي يعملون فيها والتي تتبع بشكل كبير من التوظيف الحكومي. وتعد قطاعات النفط/ البتروكيميائيات، والصناعة والتصنيع للأغراض الدفاعية، والتعليم، أكبر القطاعات التي توجد فيها أكثر النقابات والجمعيات نشاطاً.

وفي القطاع الخاص، يسمح قانون تنظيم النقابات العمالية الصادر في عام 1987 للعاملين بتشكيل لجان للعمال، مع حق محدود في الانضمام إليها، في موقع العمل في القطاع الخاص التي يعمل فيها أكثر من 50 عاملًا أو موظفًا وقد كان الهدف من ذلك في الأصل هو أيضًا إلغاء حق تشكيل النقابات والانضمام إليها بالنسبة لغالبية العاملين في القطاع الخاص لأن غالبية شركات القطاع الخاص توظف أقل من 50 شخصاً. وقد كبح المرسوم رقم 8750 لعام 2005، الذي ألغى مجالس قيادات النقابات العمالية وجمد أصولها وشكل لجنة وزارية لإدارة أصول النقابات وتقييم قدرتها على استعادة نشاطها، هو أيضًا نشاط النقابات والاتحادات العمالية.

وأدى الإطار القانوني واللوائح التنظيمية، مع انتشار العنف وانعدام الأمن وارتفاع معدلات البطالة والافتقار إلى معايير العمل اللائقة، إلى ظروف غير مقبولة للعاملين. ومع ذلك كانت منظمات العاملين في الشركات المملوكة للدولة نشطة أثناء العام، على الرغم من تعرض قادة النقابات للتهدئة والمضايقة. وفي كانون الثاني/يناير، سجنت الحكومة رئيس نقابة المعلمين العراقيين في البصرة. وفي آذار/مارس، تم اتهام رئيس الاتحاد العراقي لنقابات النفط بتعریض اقتصاد البلد للخطر من خلال نشاطاته النقابية. وفي 18 آذار/مارس، نفذ العاملون في شركة مصافي الجنوب إضراباً لمدة ثلاثة ساعات. وفي 1 نيسان/أبريل، نقلت الشركة أربعة من قادة نقابة عمال المصافي في البصرة. وفي 21 تموز/يوليو، طردت الحكومة نقابة عمال ومنتسبي الكهرباء من مكاتبها في البصرة.

تملك مديرية العمل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاختصاص في ما يتعلق بقانون العمل، وعمالة الأطفال، والأجور وقضايا السلامة والصحة المهنية، والعلاقات العمالية. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص توسع على نحو متواضع فقط خلال العام، استمر تمنع العمال في القطاع الخاص بحق تشكيل لجان عمالية في أماكن العمل التي يعمل فيها أقل من 50 شخصاً.

ينص الدستور على أن لكل مواطن الحق في النظاهر والإضراب السلمي وفقاً لقانون؛ إلا أن قانون العمل الذي لا يزال قائماً منذ عام 1987 يحول دون وجود نقابات عمالية في القطاع العام قادر على القيام بإضراب ويمنع الإضراب في القطاعين العام والخاص. وتم خلال هذا العام تهديد المضربين ومضايقتهم بسبب قيامهم بالإضراب. ففي آذار/مارس، أفادت وسائل الإعلام بأن قوات الأمن (الشرطة والجيش) فرقت مظاهرة لعمال النفط في البصرة، واعتقلت اثنين من المتظاهرين. وأفادت تقارير صحفية في 10 تشرين الأول/أكتوبر بأنه تم منع حسن جمعة، رئيس عام نقابات عمال النفط، وفالح عبود، أمين عام نقابات عمال النفط في العراق، من السفر إلى خارج البلاد. وفي حزيران/يونيو، طوقت السلطات عمال تفريغ وتحميل السفن الذين كانوا يحتاجون في البصرة، ونقلت القادة النقابيين إلى أماكن تبعد مئات الأميال عن منازلهم.

كانت الحكومة هي أكبر جهة توظيف في البلاد؛ وتشير تقديرات موثوقة إلى أن القطاع العام يمثل حوالي 30 إلى 35 بالمائة من إجمالي قوة العمل. ولم تحدث ملاحقات قضائية أو اعتداءات بتأييد

حكومي ضد الناشطين في النقابات خلال هذا العام، مع أنه بدا أن الحكومة كانت تستخدم عمليات النقل لإبعاد القادة النقابيين المشاغبين من المواقع التي ينشطون فيها.

بـ. الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية

منع قانون العمل الذي لا يزال قائماً منذ عام 1987 وجود نقابات عمالية قادرة على تنفيذ أنشطة نقابية حرة ومستقلة في الواقع العملي، ومنع وبالتالي بشكل فعال التنظيم المستقل والمفاوضة أو المساومة الجماعية في القطاعين العام والخاص.

ونظراً لعدم تتمتع النقابات بسلطة قانونية للتفاوض مع أصحاب العمل، فإنه لم يكن ممكناً توفير حماية مسبقة لحقوق العمال من خلال المفاوضة الجماعية والعقود الجماعية المكتوبة. وكانت النقابات قادرة على أن تلعب دوراً مسانداً في النزاعات العمالية، وكان لها الحق في طلب التحكيم الحكومي، وهو إجراء بدأت الحكومة مؤخراً فقط في تناوله في محاكمها التجارية وفي التدريب القضائي. وقد عُرف قانون تنظيم النقابات العمالية لعام 1987 "النزاعات العمالية" بأنها نزاعات جماعية تتشكل بين أصحاب العمل وأصحاب العمل حول أحكام قانون العمل و/أو عقود التوظيف الفردية. وكان بإمكان المحاكم العمالية الحكومية أن تحكم في الانتهاكات والاختلافات المتعلقة بقانون العمل. وقد أقر المسؤولون بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الذين كانوا أيضاً مكلفين بضمان كون أصحاب العمل في القطاعين العام والخاص يوفرون للعمال الضمان الاجتماعي والتلاقي والرعاية الصحية وغيرها من المزايا التي فرضتها الحكومة بغض النظر عن حجم الشركة، أقروا بدون تردد بأن تطبق هذه القوانين الخاصة بشبكة الأمان الاجتماعي كان أكثر صعوبة دون شراكة وتعاون مع نقابات قوية.

لا يُسمح للعمال المهاجرين التمتع بحقوق التفاوض الجماعي، ولا الانضمام إلى نقابات. وقد قلص غياب المفاوضات الجماعية والعقود الجماعية على المستويين الوطني والمحلي إلى حد كبير قدرة النقابات على الدفاع عن حقوق العمال المتصلة بتمتعهم بحماية شبكة الخدمات الاجتماعية.

ولم تحظر القوانين والقرارات ممارسة التمييز ضد النقابات من قبل أصحاب العمل أو غيرهم.

لا توجد مناطق لتجهيز الصادرات.

جـ. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري؛ إلا أنه لم يتم رصد هذا الأمر أو إنفاذه. وكان العمال المهاجرون يخضعون أحياناً للعمل القسري مع إساءة المعاملة. وتقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمراجعة طلبات الحصول على وضع "عامل خاص" (أي العمال المهاجرين). ويتم، وفقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، رفض معظم الطلبات، من أجل حماية العمال المواطنين والصناعة المحلية. وعندما كانت الحكومة تكتشف حالات استغلال للعمال الأجانب، كانت تعمل مع المنظمات الدولية لإعادة الضحايا إلى أوطانهم. ولم تتوفر لدى الحكومة وسائل فعالة لرصد أو إنفاذ معايير العمل اللائقة لقوى العاملة، من مواطنين وعمال مهاجرين.

يرجى الرجوع أيضاً إلى تقرير الاتجار بالأشخاص الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً، في الموقع الشبكي www.state.gov/g/tip.

د. حظر عمال الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

يحظر الدستور والقانون أسوأ أشكال عمال الأطفال. ولم تتمكن الحكومة من رصد عمال الأطفال وتطبيق تلك القوانين بفعالية. ويقيد القانون عدد ساعات العمل للعمال الأصغر من 18 عاماً ويحظر توظيفهم في المهن الخطيرة. والسن الأدنى للتوظيف هي 15 عاماً. ومن المحظوظ توظيف أي شخص أصغر من 16 عاماً في عمل ضار بالصحة أو السلامة أو مفسد للأخلاق. وقد واصلت وحدة عمال الأطفال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تطبيق معايير عمال الأطفال، إلا أن عملها ظل يعاني من عدم توفر العدد الكافي من الموظفين ونقص موارد الميزانية. وواصلت قوات الأمن العراقية تحقيق تقدم بطيء ولكن مطرد في قدرتها على ملاحقة الجرائم غير العنيفة والتصدي لها، مثل الانتهاكات المتعلقة بعمالة الأطفال.

وقد استخدمت العائلات الفقيرة بشكل روتيني الأطفال لزيادة قدرتها على الحصول على الدخل. وعادة ما كان هذا العمل يأخذ شكل العمل الموسمى في المناطق الريفية أو الاستجداء أو العمل كباعة متجرولين في المناطق الحضرية. وكانت هناك تقارير غير موثقة عن أطفال يعملون في ورش خطيرة لإصلاح السيارات تملكها العائلات أو في ورش البناء. وزعمت تقارير غير مؤكدة أنه يتم بيع الأطفال ليتم استعبادهم من خلال عقود استرافق.

وقد استهلت الحكومة في عام 2005 برنامج شبكة أمان اجتماعي تستهدف الفئات المحتاجة التي تم التثبت من حاجتها لتقليل الفقر وحماية الأطفال من الأحوال المعيشية المتدحورة في منازلهم. وتلقت ملايين الأسر معونات وخدمات تشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لكن عمال الأطفال ظلت مشكلة. وتضمنت حزمة المساعدات الحكومية مصروفاً للطفل مشروعًا بذاته إلى المدرسة؛ كما قامت الحكومة أيضاً بتمويل برامج لمساعدة أطفال الشوارع السابقين والحالين. وقامت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بتمويل مشاريع إضافية لتعزيز حماية الأطفال.

هـ. ظروف العمل المقبولة

تحدد أجور العاملين في القطاع الخاص في العقود، وتحدد الحكومة أجور العاملين في القطاع العام. وقد كان الحد الأدنى لراتب العامل الماهر أقل من 12,000 دينار عراقي (حوالي 10 دولارات) في اليوم وللعامل غير الماهر أقل من 5,250 ديناراً عراقياً (حوالي 4.50 دولار) في اليوم. وعدد ساعات العمل المعيارية في اليوم هو 8 ساعات مع فترة واحدة أو أكثر للراحة. ويسمح بعدد ساعات عمل إضافي لا تزيد على 4 ساعات في اليوم، ويشترط دفع أجر أعلى لساعات العمل الإضافي. وبقيت هذه الأنظمة بدون إنفاذ في جميع الحالات تقريباً. وذكر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات أن متوسط الأجر في سنة 2009 - وهي آخر سنة تتتوفر عنها المعلومات - كان حوالي 2.4 مليون دينار عراقي (2,100 دولار) في العام، أي أنه ارتفع مقارنة بالعام السابق حين كان 1.78 مليون دينار عراقي (1,500 دولار). وقد ظلت هذه المرتبات فوق مستوى خط الفقر بهامش بسيط جداً فقط ولم تتوفر مستوى معيشة لائقاً لعامل وأسرته.

وقالت منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية وتقارير صحفية أن بعض العمال الأجانب في البلاد تعرضوا لمعاملة تعسفية مؤذية، بما في ذلك مصادرة وثائق السفر والهوية، وفرض قيود على التقليل والاتصالات، وإساءة معاملة بدنية، وتحرش جنسي واغتصاب، والحرمان من الأجر، والإلزام على العمل ساعات إضافية، وأوضاع عمل خطيرة. ولا يتمتع العمال المهاجرون بحماية قانونية، ولا يسمح لهم بتشكيل النقابات أو الانضمام إليها.

كان لدى المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية موظفون منتشرة في جميع أنحاء البلد. وينص القانون على أن من حق العمال والموظفيين الابتعاد عن أوضاع العمل التي تهدد صحتهم أو سلامتهم من دون أن يؤثر ذلك سلباً على وظيفتهم؛ لكن هذا الحق غير متاح للموظفين في الدوائر الحكومية المدنية وللعمال المهاجرين، الذين يشكلون أغلبية القوة العاملة في البلد.